# الزراعة وتطورها في لواء البصرة من خلال تقارير المفتش الإداري للمدة ١٩٤٥-١٩٥٨

**م.د. حميد سيلاوي لفتة**
**كلية التربوية المفتوحة/ مديرية تربية البصرة**

**م.د. أحمد عبدالستار كاطع**
**كلية الآداب/ جامعة البصرة**

**Email: Mymom98764321@gmail.com**
**Email: Ahmed.gati@uobasrah.edu.iq**

**الملخص**

شهد لواء البصرة تطورا ملحوظا في النشاط الاقتصادي التقليدي ولا سيما القطاع الزراعي الذي كان يمتهنه العديد من أهالي اللواء ومما ساعد عليه طبيعة الأراضي الزراعية فضلا عن توفر المياه، لأنه يقع في ملتقى نهري دجلة والفرات مما أدى إلى ازدهار زراعة النخيل التي انتشرت في مختلف مناطق اللواء، وقد ساعدت زراعة النخيل على ظهور عدد من الصناعات مثل صناعة كبس التمور حيث انتشرت تلك المكابس التي لم يكن جميعها تابعة للأهالي في مناطق زراعة النخيل، وشكلت الزراعة موردا مهما من موارد خزينة العراق للواء، وعلى الرغم من ذلك فإن تلك الأنشطة الاقتصادية لم تخل من بعض المشكلات التي ثبتتها التقارير الحكومية، من ناحية الفيضان قد تأثرت الزراعة بشكل كبير ومنها المشكلات بين الفلاح ومالكي الأراضي، وقد كان للثروة الحيوانية أثر محدود في تطور الاقتصاد البصري، وذلك بسبب انتشار الأمراض المعدية بين الحيوانات فضلا عن ضعف الكادر البيطري في معالجة الأمراض، وكان للمصرف الزراعي أثر كبير في دعم الفلاح من خلال إعطاء السلف للمزارعين أصحاب الأراضي مما أدى إلى تطور القطاع الزراعي وأسهم في التطور الاقتصادي للعراق بصورة عامة ولواء البصرة بصورة خاصة.

**الكلمات المفتاحية:** الزراعة ، التمور ، النخيل ، البساتين.

# Agriculture and its development in Basra District through reports of the Administrative Inspector For the period 1945-1958

**Lect .Dr. Hamid Silawi Lafta**
**Open Educational College /Basra Education Directorate**
**Lect .Dr. Ahmed Abdel Sattar Katea**
**College of Arts / University of Basrah**
**Email: Mymom98764321@gmail.com**
**Email: Ahmed.gati@uobasrah.edu.iq**

## Abstract

The Basra District witnessed a remarkable development in traditional economic activity, especially the agricultural sector, which was practiced by many of the people of the District. This was helped by the nature of agricultural lands and the availability of water, which led to the prosperity of palm cultivation, which spread in various areas of the District. Palm cultivation helped in the emergence of a number of The industries that were associated with it, including the date pressing industry, as these presses spread, were not all owned by the people in the palm growing areas, and agriculture constituted an important resource for the Iraqi treasury for the district. However, these economic activities were not without some problems, which were proven by government reports regarding the flood. Agriculture was greatly affected, including problems between the farmer and the landowners. The animal revolution had a limited impact on the development of the agricultural economy, due to the spread of infectious diseases among animals, as well as the weakness of the veterinary staff in treating diseases. The Agricultural Bank had a major impact in supporting the farmer by giving advances. For land-owning farmers, which led to the development of the agricultural sector and contributed to the economic development of Iraq in general and the Basra District in particular.

**Keywords**: Agriculture ، dates ، palm trees ،orchards .

## المبحث الأول/ الأوضاع الزراعية في لواء البصرة بعد الحرب العالمية الثانية

تعد الزراعة أحد النشاطات الاقتصادية الرئيسة التي تسهم في الاقتصاد الوطني، إذ اشتهرت البصرة وامتازت بين سائر البلاد العربية بزراعة النخيل والعناية به، فضلاً عن الحبوب كالحنطة والشعير والأرز ، وهناك مواد أخرى يهتم السكان بمحصولاتها كاللوبيا والماش والباقلاء والذرة والسمسم ، كما يكثر على ضفاف أنهارها القصب والبردي ، ويزرع في لواء البصرة أيضاً معظم أنواع الفواكه وأهمها العنب والتين والبطيخ بنوعيه، وكذلك النارنج والليمون، ومن النباتات العطرية يكثر زراعة الورد والفل والياسمين والنعناع، ومن الخضروات يهتم أهالي البصرة بزراعة البامية والباذنجان واللهانة والسبيناغ والخس والبصل والثوم والكراث[١].

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ ، اكتسب لواء البصرة مكانة كبيرة في زراعة النخيل وإنتاج التمور ، فهي تحظى بالموقع الأول في العراق والعالم بأعداد النخيل وأصنافه ، وكميات التمور المنتجة فيها وما يصدر إلى الخارج بالنسبة إلى نخيل القطر وتموره[٢]، إذ أدى القطاع الزراعي دوراً كبيراً في تكوين الدخل القومي والدخل الزراعي ، فلموسم التمور في البصرة أهمية كبيرة في حركة الموانئ والسكك الحديدية والكمارك وما تحصل عليه من رسومات وعمولات سنويا بإجراء التسهيلات التي يقدمها القطاع للتمور ونشاط التجارة الداخلية والخارجية [٣]. فضلا عن أهمية التمور الغذائية لسكان العراق ، وتبرز أهميته كمصدر لتوفير فرص العمل للأيادي العاملة كما أنها مصدر للثروات والعمل على التنمية للمنتجين والمالكين والعاملين في تجارتها كالمكابس والتجار[٤].

وبعد الحرب العالمية الثانية توجه العاملون في مجال تجار كبس التمور في لواء البصرة إلى الاستعانة بالمكائن والآلات للتغلب على الظواهر الطبيعية وعلى تنمية موارده الاقتصادية قد أثر في تطوره الاجتماعي والاقتصادي تأثيراً ملموساً ، إذ كان لابد من استمرار هذا التقدم فضلاً عن التفكير في رفع مستوى معيشته وحفظ كيانه الصحي عن طريق استغلال شتى الطرق الفنية للنهوض بالإنتاج الزراعي وتسخير الأرض لسد الحاجات المتنامية[٥].

ففي عام ١٩٤٥ أشار المفتش الإداري علي البازركان عن لواء البصرة لطريقة الزراعة، إذ أوضح أن الطريقة المتبعة في عملية الغرس ووصفها بالعميقة، وهذا يعرض الأملاك إلى ضياع كبير من الأراضي، وعدم الإفادة منها، لذلك قدم جملة من المطالب ومن أهمها :

١- أن تكون الزراعة على شكل خطوط مستقيمة .

٢- اللجوء إلى الحراثة بالمحارث الفرنجية الميكانيكية والآلات الأخرى فهذا يؤدي إلى تقليل الاعتماد على الأيدي العاملة .

٣- قطع جذور النباتات والأعشاب البرية الضارة التي تستنزف موارد الأرض الغذائية .

٤- تكون الخضروات تابعة لرسوم الاستهلاك وجرت العادة في بقية الأراضي وفق القانون ضرورة تدقيق أوراق العاملين في ناحية السيبة وحسم المشكلات بالطرق الدبلوماسية لكونهم يمارسون التهريب بين البلدين العراق و إيران [٦].

أما في ناحية السويب فلا توجد فيها موارد طبيعية عدا التمور وتأتي زراعة التمور في المرتبة الأولى إلى جانب زراعة الحنطة والشعير والشلب والرز والذرة ، أما في قضاء أبي الخصيب فكان سكانها مهتمين بإنشاء بساتين النخيل ، التي تعد المورد الرئيس لمعظم أبناء هذه المناطق لعشرات السنين [٧].

كان للحزب الشيوعي ارتباط كبير بالفلاحين حيث قام الحزب بعد الحرب العالمية الثانية بتشكيل جمعيات أصدقاء الفلاحين في مناطق مختلفة من العراق من ضمنها لواء البصرة [٨]، ثم أعقبه إجازات صريحة إلى وزارة الداخلية لإجازاتها[٩] ، وتم تقديم المساعدات العينية ومكائن ومعدات زراعية بدون مقابل سعياً منهم للانضمام إلى الحزب الشيوعي كونهم طبقة اجتماعية كبيرة .

## دور جمعية التمور في تطوير الإنتاج الزراعي في لواء البصرة بين عامي ١٩٤٥-١٩٥٨

كان مجلس إدارة جمعية التمور قد عقد اجتماعاً برئاسة عبدالله القصاب[١٠] المدير العام لجمعية التمور، تم تداول القضايا التي تخص التمور مع أعضاء المجلس بالنظر إلى حلول الموسم الجديد، وافق المجلس على شراء قطعة من الأرض في لواء البصرة لتخصيصها لمشاريع الجمعية التي ستقوم بها في المستقبل كإنشاء المكبس النموذجي عليها وفي نهاية أيلول من العام ١٩٥٤ وافق المجلس على إيفاد المدير العام للجمعية عبدالله القصاب إلى إيطاليا فضلاً عن موافقة وزارة الاقتصاد على إيفاد وفد اقتصادي بحضور المركز الإيطالي العربي، وأجرى عبدالله القصاب مباحثات واتصالات بهدف زيادة كميات التمور المصدرة إلى إيطاليا، مضافاً تصدير كميات من الدبس العراقي إلى إيطاليا ، ولم يكتف بذلك بل قام بزيارة عدد من البلدان الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط لإيجاد أسواق جديدة للتمور [١١].

وفي العام نفسه أوفدت شركة التمور وفداً ضم كبار موظفي الشركة وعلى رأسهم سعادة آل نوري عبد الأحد المدير المفوض للشركة إلى دول أوروبا وتمكن الوفد أن يحقق نجاحاً في مهمته ،

حيث استطاع أن يصدر التمور ما يقارب الأربعون ألف طن ، وأن عمل الوفد يعد نجاحاً باهراً للمشاكل التي صادفها وأن الجمعية كانت قد أوفدت بدورها إلى الولايات المتحدة الأمريكية والحكومات المتحدة ولجامعة ماساتشوشس[١٢] Massachusetts من الرجال الأكفاء بغية التخصص في مواضيع التمور ومنهم عبد الطيف المنديل ، وحبيب هدابه، وقد عاد السيد حبيب هدابه بعد أن اكمل جولته ومطالعاته وبحوثة هناك وحاز على شهادة الماجستير. أس من الجامعة ماساتشوشس وعين مديراً للمشاريع الفنية المتعلقة بجمعية التمور[١٣].

**التراجع الزراعي في لواء البصرة**

شهد لواء البصرة خلال المدة ١٩٤٥-١٩٥٤ تراجعاً كبيراً في المساحة الزراعية لبساتين النخيل، إذ فقدت حوالي ٢٦،٧٠٠٠ ألف دونم من الأراضي الزراعية للنخيل [١٤]، ويعود السبب في ذلك لعدم استخدام المكائن والآلات الزراعية إلا بصورة ضيقة ومحدودة وعدم كري أنهار البصرة وفروعها فضلاً عن ترسب الطمي إذ اصبح من العسير ارواء بساتين النخيل ما لم يتم تطهير تلك الجداول والأنهر في لواء البصرة ، كما أن فيضان عام ١٩٥٤ الذي أطال لواء البصرة وتسبب في هلاك معظم الفسائل والنخيل الصغير ، فضلاً عن توسع المدن والقرى وفتح الطرق الواسعة الجديدة بسبب قلع عدد كبير من النخيل[١٥].

أشار النائب عن لواء البصرة عبد الهادي البجاري في جلسة مجلس النواب المنعقدة في الثاني والعشرين من كانون الأول ١٩٥٧ ، عندما حذر من خطر الفيضان مطالباً الحكومة بضرورة صيانة المزارع في البصرة من الغرق التي تتعرض إليه في كل موسم ، علماً أن هذه الكوارث قد أثقلت كاهل الفلاحين والمزارعين والملاكين على حد سواء ، لذا دعا النائب الحكومة بضرورة لاتخاذ تدابير لدرء خطر الفيضان ، فضلاً عن ضرورة تعويض الفلاحيين والمزارعين المتضررين نتيجة الفيضانات[١٦].

كان هذا التدهور يعود إلى استغلال المالكين للفلاح في عموم العراق ولواء البصرة خاصة ، إذ عانى الفلاح من سوء أوضاعه المعيشية والاجتماعية والصحية والتعليمية ، إذ كان دخل الفلاح لا يتجاوز ٢٠ ديناراً سنوياً مما يضطره إلى بيع منتوجاته قبل حصادها ويستلف القروض بربا فاحش لا يقل عن ٥% من أصل المبلغ والمدة لا تتجاوز ستة أشهر، وكانت حصته من الناتج تحجز قبل تسليمها[١٧].

كان الإقطاعيون يعارضون إنشاء المدارس الابتدائية في القرى للحيلولة دون تعليم أبناء الفلاحين العاملين في أرضهم، وذلك لسببين، عند تعليم أبناء الفلاحين العاملين فإن ذلك يحول دون عمل الأبناء في أراضي الاقطاعيين فضلاً عن إنه سيؤدي إلى تحطيم نفوذهم الاقتصادي والاجتماعي[١٨].

**دور المصارف الزراعية في تطوير الإنتاج الزراعي في لواء البصرة**

للحديث عن دور المصارف الزراعية لابد من تقديم نبذة مختصرة عن دور المصارف قبل العام ١٩٤٥ حيث إن القضايا الزراعية وتنظيم شؤونها بوصفها المورد الرئيس لاقتصاديات العراق ، حيث كانت الشغل الشاغل لجميع المسؤولين ، وفي عام ١٩٣٥ رأت الحكومة العراقية أن الفرصة قد حانت لتأسيس مؤسسة عن التسليف الزراعي في البلاد تتصرف كلياً لمساعدة الزراعة والمزارعين في البلاد إذ تقدمت بتأسيس المصرف الزراعي والصناعي حيث شرعت وصدرت بالقانون رقم (٥١) لسنة ١٩٣٥ ، إذ علق تنفيذ القانون بصدور إرادة ملكية ، وظل الحال كذلك حتى صدرت الإرادة الملكية المرقمة (٦٣) المؤرخة في ١١ شباط ١٩٣٦ وهي تقضي بتنفيذ قانون المصرف الزراعي الصناعي العراقي ، وكانت الصعوبات التي اعترضت المصرف الزراعي هي معاملات السلفة الزراعية لأن أوضاع ملكية الأموال غير المنقولة وكيفية التصرف بها كانت متشعبة مختلفة الشؤون فمنها ملك صرف، والملك المفوض، وحق القرار، واللزمة، والإيجار، والإذن بالاستغلال والمغارسة، والتعبة، فضلا عن ذلك فإن معظم هذه الحقوق لم يكن مسجلا في دوائر الطابو ولهذا لم يكن المصرف قادرا على قبول المال غير المنقول الذي هو من هذا القبيل تأميناً لدينه[١٩].

استمر أعضاء المجلس النيابي في مناقشة القضايا المتعلقة بالمصرف الزراعي وتسليف المزارعين بعد الحرب العالمية الثانية لما لها من أهمية في تطوير الزراعة، وبهذا الشأن انتقد بعض أعضاء مجلس النواب[٢٠] عمل المصرف الزراعي في ١٧ نيسان عام ١٩٤٧ لأن المصرف الزراعي لم يدعم أياً من المشاريع الزراعية الضخمة بالبلاد وخصوصاً استيراد المكائن الزراعية للفلاحين، كما طالبوا الحكومة برسم خطة ثابتة يسير عليها المصرف الزراعي في عمله[٢١].

رد وزير المالية يوسف غنيمة[٢٢] مشيراً إلى أن المصرف الزراعي قد أدى خدمات جليلة، كما أكد وزير المالية أن المصرف الزراعي قد قام باستيراد المكائن الزراعية من أجل إعطائها للفلاحين، وبسبب الحرب العالمية الثانية انقطعت الخدمات الإنتاجية التي يقدمها المصرف الزراعي بسبب انقطاع طرق المواصلات[٢٣].

وفي الجلسة المنعقدة في ٥ تشرين الأول عام ١٩٤٨ طالب النائب عبد الرزاق الحمود الحكومة بأن تفتح فروعاً للمصرف الزراعي الصناعي في جميع الألوية العراقية من أجل دعم الفلاحين أصحاب الملكيات الصغيرة[٢٤]. فيما بين وزير المالية علي ممتاز الدفتري أن جميع المصارف الموجودة في العراق كمصرف الرافدين تقوم بدعم وتسليف الفلاحين من أجل دعم الإنتاج الزراعي في العراق[٢٥]. بينما أوضح وكيل رئيس الوزراء جلال بابان أن أكثر أهل البصرة بما فيهم النائب عبد الرزاق الحمود قد استفادوا بشكل كبير جداً من المصرف الزراعي، كما بين النائب ( لو

لم يدعم الفلاحين وأصحاب الأراضي في البصرة لتحولت أملاكهم وأراضيهم الزراعية إلى غيرهم، كما بين أن المصرف الزراعي ليست له أية فروع في الألوية ولكن جميع الفلاحين يستفيدون من المصرف الزراعي بصورة عادلة )[٢٦].

طالب العديد من نواب المجلس في ١٥ آيار عام ١٩٥١ الحكومة باتخاذ إجراءات حاسمة لدرء خطر الفيضانات، واقترح نواب البصرة[٢٧] بعض الأمور على الحكومة من أجل درء خطر الفيضان على البصرة أهمها: فتح مشروع شط العرب السويب الدعيجي إلى شط العرب؛ لأن الأراضي المجاورة لها بور يمكن الاستفادة منها، أحياء نهر الفيصلي شط البصرة وكريه الذي كان يسمى نهر سعدة من بزايز الهور حتى البحر، إذ يفيد البصرة بأن المياه التي تنحدر من السويب تأتي من حدود إيران ومن أهوار العمارة، فتختلط في مياه دجلة والفرات وشط العرب[٢٨].

كان لوزارة الزراعة دور كبير في تطوير الإنتاج الزراعي في لواء البصرة ، إذ أرسلت وزارة الزراعة في عام ١٩٥٥ بعثة فنية لدراسة مزارع لواء البصرة وقد قدرت البعثة الإمكانيات المتوفرة في الأراضي الواقعة هناك وخصبها وصلاحها لإنتاج الخضروات المتنوعة ، كما أكدت البعثة أن الأراضي في لواء البصرة هي أصلح الأراضي لزراعة المخضرات والفواكه ، فضلاً عن دارسة البعثة لوسائل الري التي يمكن استخدامها في سقي مزارع البساتين[٢٩] . وقد قامت دائرة الري[٣٠] بعدة بمشاريع في لواء البصرة :

١- مشروع الحفاظ على البصرة من الغرق والذي يتكون ثلاث خطوات :

أ- إنشاء فتحة تحت سكة الحديد بين الشعيبة والبصرة .

ب- إنشاء فتحة على الطريق البصرة الزبير .

ج- إنشاء سداد ترابية طولها حوالي 5،9 كيلو متر لحماية مدينة البصرة نفسها من الغرق بمياه هور الحمار المتدفقة خلال هذه الفتحات .

٢ – كري نهري الكباسي والدعيجي والبدء بتطهير نهري الصالحية وأبي الخصيب .

٣- إنشاء مسناة قصبة قضاء القرنة وأخرى في قصبة البصرة تفرغ نهر الخورة من نهر شط العرب.

٤- إنشاء ناظم لتنظيم مرور مياه البحر إلى مملحة الفاو الحكومية.

٥ تقوية السداد الخارجية لمملحة الفاو الحكومية .

٦- إنشاء سدود ترابية تتفرع من طريق البصرة القرنة حتى المدينة المتخذة طريقاً للسيارات إلى مركز ناحية المدينة ولحماية الأراضي الزراعية من مياه هور الحمار في تلك المنطقة [٣١].

وفي عام ١٩٥٦ أصدر قانون المصرف الزراعي رقم ٢٨ و المتكون من ست عشر مادة تضمنت مختلف المبادئ والأهداف والتنظيمات التي على المصرف القيام بها لخدمة الزراعة والمزارعين وإدارة أعمالهم، نصت المادة الثانية على: أن ... غاية المصرف مساعدة المزارعين للنهوض بالزراعة وتحسينها ويقوم بالأعمال الآتية :

أ- تسليف المزارعين لتأمين نفقات الزراعية والتشجير والبستنة وتزييد وتحسين منتوجاتها وإصلاح الأراضي وإحياءها وشراء المكائن والآلات الزراعية والأسمدة والبذور وفك الأراضي الزراعية من الرهن .

ب- تسليف لشراء المواشي والدواجن وتربيتها ولكل ما يؤول إلى زيادة وتحسين المنتوجات الحيوانية.

ج – تسليف بطلب من الحكومة وضمانها لمبلغ السلف وفوائدها.

د- تسليف ومساهمة في الصناعات الزراعية التي تهدف إلى دفع مستوى الزراعة والتي ينص عليها نظام المصرف،

هـ- تأسيس المخازن والمستودعات لخزن الحبوب والمنتوجات الزراعية الأخرى والتسليف على المخزون فيها بموجب نظام المصرف.

و- التوسط في بيع المحصولات الزراعية .

ز- شراء المكائن والآلات والأدوات الزراعية ( بما فيها الأدوات الاحتياطية ) الأسمدة والبذور وبيعها إلى المزارعين نقداً أو بأقساط مناسبة [٣٢].

جدول رقم ( ١ ) المساحات المزروعة والإنتاج في لواء البصرة للمحاصيل الزراعية الحنطة ، الشعير ، الرز خلال المدة١٩٥١-١٩٥٧[٣٣] :

| المساحات المزروعة بآلاف الدونمات | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المحاصيل | ١٩٥١ | ١٩٥٢ | ١٩٥٣ | ١٩٥٤ | ١٩٥٥ | ١٩٥٦ | ١٩٥٧ |
| الحنطة | ٣,٠٠٠ | ٤,٠٠٠ | ٣,٠٠٠ | ٦,٠٠٠ | ١٥,٠٠٠ | ١٨,٠٠٠ | ١٩,٠٠٠ |
| الشعير | – | ١,٠٠٠ | ١,٠٠٠ | ١,٠٠٠ | ٢٣,٠٠٠ | ٣,٠٠٠ | ٢,٠٠٠ |
| الرز | ٤,٤٧٠ | ٤,٤٩٢ | ١٦,٤١٠ | ٤,٦١٠ | ٣,٩٠٠ | ١,٩٦١ | |
| الناتج بآلاف الأطنان | | | | | | | |
| المحاصيل | ١٩٥١ | ١٩٥٢ | ١٩٥٣ | ١٩٥٤ | ١٩٥٥ | ١٩٥٦ | ١٩٥٧ |
| الحنطة | – | ١,٠٠٠ | – | – | ٣,٠٠٠ | ٢,٠٠٠ | ٣,٠٠٠ |
| الشعير | – | – | -- | ٥ | – | | ١ |
| الرز | ٦٥٧ | ٧٨٨ | ٧٤٩ | ٥٢٦ | ١٤٤٦ | ٦٩٤ | |

جدول رقم ( ٢ ) مساحات بساتين النخيل في لواء البصرة للمدة ١٩٥٢-١٩٥٨[٣٤].

| السنوات | المساحة المغارسة بالنخيل | مقدار النقص بالدونم | نسبة النقص % |
|---|---|---|---|
| ١٩٥٣-١٩٥٢ | ٢٢,٧٠٠٠ | ١٩٦,٠٠٠ | – |
| ١٩٥٦-١٩٥٥ | ١٩٦,٠٠٠ | ٢٦,٧٠٠٠ | ١١,٩ |
| ١٩٥٨-١٩٥٧ | ١٨٥,٠٠٠ | ١١,٠٠٠ | ٥,٦ |
| مجموع النقص | ٦٠٨,٠٠٠ | ٣٧,٧٠٠ | %١٧,٥ |

يتضح لنا مساهمة المصرف الزراعي في مساعدة صغار المزارعين الخاضعين لبرامج المشاريع الزراعية الذي أقرته الحكومة العراقية، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي في لواء البصرة ورفع المستوى المعاشي وزيادة مساحات البساتين، فضلا عن مساهمة التسليف في رفع مستوى الزرعة ودعم الصناعات الزراعية التي تهدف إلى رفع المستوى الزراعي.

**المبحث الثاني / المشاكل الزراعية في لواء البصرة وموقف الأحزاب السياسية ونواب لواء البصرة منها ١٩٤٥-١٩٥٨**

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية استمرت معاناة الفلاحين من المشاكل الزراعية التي كانت تهددهم ، ولم ترد مواقف في تقارير المفتش الإداري لأي أحزاب سياسية في لواء البصرة عدا الحزب الشيوعي الذي أصدر ميثاقاً وطنياً في شباط ١٩٤٥ تضمن الآتي :-

١- إيقاف نهب أراضي الفلاحين والملاكين الصغار.

٢- المحافظة على الملكيات التعبة[٣٥].

٣- إيقاف نهب الأراضي والمقاطعات الأميرية من قبل المتنفذين .

٤- إيقاف اعطاء اللزمات الكثيرة – المقاطعات – إلى الشيوخ المتنفذين.

٥- توزيع هذه الأراضي بقطع صغيرة على الفلاحين مباشرة بدون بدل أو إيجار من أجل مساعدة الفلاحين وتخليصهم من نهب السراكيل والمرابين [٣٦].

٦- منحهم القروض الحكومية ، نقدية وبذور ، ورفع الضرائب والرسوم والخاوات ، والإيجارات الغير عادلة وليست قانونية عنهم ، تلك التي يفرضها عليهم الشيوخ والسراكيل ، من أجل تخليص الفلاحين من سرقات التجار لهم، وذلك بإنشاء جمعيات تعاونية لهم .

ففي عام ١٩٤٦ قضى الفيضان الذي حصل في البصرة على أعداد كثيرة من فسائل[٣٧] النخيل وأتلفت كذلك الكثير من الفواكه وجميع أصناف العنب على ضفاف شط العرب في الجزر والأراضي المرتفعة ، الممتدة على الضفة الغربية من شط العرب من البصرة وحتى السيبة ، أما الفواكه المغروسة على هذه الضفة والممتدة من السيبة وحتى الفاو ، فهلكت ٧٥% منها فضلاً عن ذلك فقد تضررت مكابس التمور، ومزارع الخضروات ، فأصبحت هناك صعوبة في توفير الأعلاف[٣٨].

إزاء تلك التطورات سارع النائب عبود الملاك[٣٩] إلى طرح هذا الموضوع في جلسة مجلس النواب الثامنة والثلاثين موضحاً أن المأساة التي يعيشها أهالي البصرة ، نتيجة الفيضان المدمر الذي دمر المزروعات كافة واصفاً حالة أهل البصرة بقوله: " إن حالة أهل البصرة يرثى لها فلا غذاء ولا ملجأ ولا وسيلة للعيش " مطالباً الحكومة وبشدة بضرورة اتخاذ خطوات سريعة وفعالة لإسعاف المنكوبين من أهالي البصرة نتيجة كارثة الفيضان التي لحقت بهم مقترحاً على الحكومة ضرورة توزيع الخيام ، وتقديم المساعدات المالية والغذائية لأهالي البصرة [٤٠].

كما طالب نواب البصرة عبد الرزاق الحمود[٤١] وحسن عبدالرحمن ومحمد سعيد النقيب، بضرورة اتخاذ إجراءات كفيلة بدرء خطر الفيضان ، على اعتبار ذلك الفيضان من القضايا المهمة

التي اكتسح العراق عامة والبصرة خاصة ، فضلاً عن عما يتركه من تأثير كبير في حالة البلاد الاقتصادية والاجتماعية موضحين أن للبصرة مناسيب نهر الكارون إضافة إلى دجلة والفرات ، وحمل النواب المسؤولية للحكومات المتعاقبة ، لعدم اتخاذها الإجراءات المناسبة للحد من خطورة الفيضان الذي ظل يهدد البصرة كل سنة تقريباً مشيرين إلى أن الفيضان يشكل خسارة اقتصادية كبيرة للبلاد تقدر بملايين الدنانير فضلاً عن خسارة في الأرواح والمزروعات التي تضررت بسبب ذلك(٤٢).

ففي جلسة مجلس النواب الثالثة والأربعين المنعقدة في السادس عشر من مايس ١٩٤٩، أثار النائب عن لواء البصرة جعفر البدر(٤٣) مسألة الاهتمام بالمشاريع الإروائية والزراعية وضرورة استخدام الأساليب الزراعية الحديثة قائلا: "إن العراق قطر زراعي تتوفر فيه أراض صالحة للزراعة، وضرورة أن يكون في مقدمة الأمم التي بلغت مرحلة كبيرة في إنتاجها الزراعي، ولكن الواقع شيء آخر نجد الأساليب القديمة مستخدمة في الزراعة منذ آلاف السنين" مشيرا إلى أهمية المشاريع الإروائية والزراعية واستخدام الحكومة إلى إنشاء سايلو للحبوب في البصرة، لأن البصرة ميناء يصدر أكثر الحاصلات الزراعية (٤٤)، فضلاً عن أن قسماً من سكان مناطق زراعة النخيل قد هاجروا مناطق سكناهم، للعمل خارج اللواء وخاصة إلى الكويت إذ تشير الإحصائيات أن ٧٥% من المهاجرين إلى الكويت من أهالي لواء البصرة بعد استثمار النفط في بداية الخمسينات فيها وشجعهم إلى ذلك الروابط الاجتماعية التي تربط العوائل البصرية والكويتية(٤٥).

من المشاكل التي عانت منها الزراعة في لواء البصرة نزوح الفلاح من الريف والتوجه للعيش في المدينة مما أدى إلى انخفاض زراعة وانتاجية الأراضي الزراعية (٤٦)، إن ما عاناه الريف من زيادة التخلف وانتشار الفقر والجهل والمرض وانعدام الخدمات مثل المياه والكهرباء والمراكز الصحية إلى خلق ظروف معيشية قاسية دفعت الفلاح بالهجرة إلى المدن الصناعية في مركز البصرة وخاصة بعد بروز مدينة المعقل منذ بداية الخمسينيات كمركز عمل ومركز للاستيطان الحضري، وبذلك توجه الفلاحون للعمل في قطاعات التشييد والبناء والخدمات والمعادن التي ظهرت بعد اكتشاف النفط في البصرة وزيادة عائداته (٤٧).

وطرح النائب عن لواء البصرة عبد الحميد الهلالي في دورة ١٩٤٧ – ١٩٤٨ (٤٨)سوء الأوضاع الخدمية والمعيشية المتمثلة في انتشار الفقر والجهل سبباً مباشراً في هجرة أعداد كبيرة من أرياف البصرة إلى المدن العراقية وحتى إلى خارج العراق إلى الكويت، ولم يكتف النائب بذلك إنما طالب الحكومة بالاهتمام بلواء البصرة لأن أكثر الأراضي الزراعية تحولت إلى صحراء(٤٩).

ومن أهم المشكلات الزراعية جشع المرابين والسماسرة الذين أقرضوهم قروضا بشروط قاسية، لم يستطع المزارعون تسديدها، فأصبحوا تابعين لهؤلاء المرابين لحاجتهم للأموال وهذه من الأسباب الرئيسة التي دعت المزارعين إلى هجرة أراضيهم أو التنازل عنها للدائنين أو تركها والهرب خوفا من متابعة الشرطة لهم مما اضطر صغار المزارعين إلى بيع تمورهم بصيغة البيع على خضار[٥٠].

كما شرعت الحكومة العراقية عام ١٩٥١ قانون الإعمار واستثمار الأراضي رقم ٤٣ الذي استهدف توزيع الأراضي الأميرية على المزارعين إلا إن القانون لم يطبق بشكله المطلوب لعدم جدية النوايا إذ لم يشمل التوزيع سوى ٢% من مجموع العوائل الفلاحية في اللواء [٥١]، وبهذه القوانين أصبحت معظم الأراضي بحوزة الإقطاع والأثرياء، إذ إن مجموع الملكيات الزراعية في لواء البصرة بلغ ٢٢,٠٩٣ دونماً ، إذ استحوذ الاقطاع بنسبة ٣٨,٤٥% من مجموع مساحات الملكيات[٥٢]، وتعاقد مالكو الأراضي مع سكانها الأصليين على زراعتها بعقود تتبع العرض المحلي، حيث إن أغلب قواعده يصنعها المالكون أنفسهم ، لذا كانت العلاقات الزراعية السائدة في بساتين النخيل أنواع منها [٥٣].

**أ- المزارعون**

١- مزارع وحصته الثمن ٨/١ من الثمار وأحطاب النخيل ويقوم بالتلقيح وقطف الثمار وجمعها وتعبئتها ونقلها وتطهير السواقي الصغيرة .

٢- مزارع حصته الخمس ٥/١ من الثمار وأحطاب النخيل ، واجباته هي الواجبات نفسها أعلاه مع التعمير ثلاث جريب من البستان وتعمير مساحة ٧٠٠ متر من الجدول كل عام .

٣- مزارع حصته الربع ٤/١ من الثمار والأحطاب يقوم بواجباته من التلقيح وجمع الحطب وقطف الثمار وتطهير السواقي .

**ب- التعابة**

١- تعاب تثميني[٥٤]، يستحق نصف الثمار يغرس النخيل لمدة أقصاها عشر سنوات ، يقوم بجميع الأعمال الزراعية .

٢- تعاب تثميني ، يستحق ربع الأراضي والشجر يغرس لمدة أقصاها عشر سنوات يقوم بذلك بكافة الأعمال الزراعية .

٣- تعاب يعتني بالنخيل القائم ، وحصته ٢/١ الثمار وعليه غرس فسائل جديدة ، يحددها مالك الأرض ، ويسمى تعاب بالمغارسة .

٤ – تعاب حصته ١٨% من الأرض و ٢/١ الحاصل ، يؤدي كافة الأعمال الزراعية .

ولقد أخذ قانون التسوية بمبدأ التصرف الفعلي كقرينة لإثبات حق صاحب السند في الأراضي الأميرية المفوضة بالطابو ، كما اشترط لغرض منح لزمة أراضي إلى الشخص الذي يتصرف فيها أن يزرعها حسب التعامل المحلي أو قام بغرسها بالأشجار وذلك وفق التعامل المحلي خلال المدة المعينة بالقانون السابق لإعلان التسوية [٥٥].

أما الفوائد التي ترتبت على تسوية حقوق الأراضي فيمكن حصرها فيما يأتي[٥٦].

١- حسم مشاكل الأراضي المزمنة والقضاء على المنازعات العشائرية .

٢- إحصاء الأراضي الأميرية الصرفة التي تعود رقبتها للخزينة مما مكن الدولة من استثمار الفائض عن حاجتها من تلك الأراضي بطريق الاجازة او التفويض ببدل .

٣ تنظيم إحصاء دقيق عن أنواع الأراضي ومساحاتها في كل وحدة إدارية .

٤- ساعد مشروع تسوية حقوق الأراضي على إسكان القبائل والعشائر.

وخلال المدة ١٩٥١ - ١٩٥٢ تعود بعض أسباب المشكلات بين التعابة والحكومة إلى إهمال بعض مديري النواحي والموظفين شكاوى التعابة فانعكس ذلك سلبيا على أوضاع المغارسين فعلى سبيل المثال: رفضت مديرية ناحية السيبة استلام الأقساط المستحقة على المغارسين مما جعل الآخرون يقدمون شكواهم إلى متصرف لواء البصرة، وقد ادعوا في شكواهم أن مديرية الناحية رفضت استلام الأقساط المستحقة عليهم من بدلات التفويض على تفويضها إليهم، ولحل المشكلة أوعز متصرف لواء البصرة إلى مديرية ناحية السيبة ومديرية القضاء بلزوم استلام بدلات التفويض المصادق عليها من لدن وزارة المالية وتعقيب تحصيلها ضمن المدة المنصوص عليها في قانون تفويض بساتين الحكومة آنف الذكر، والتعليمات المتعلقة به والاستفسار عن قوائم بدلات التفويض وعدد الأقساط وأسماء التعابة وذلك حسب المدة التي تنتهي بها المراحل القانونية للأقساط المتبقية في عهدة التعابيين [٥٧].

دخلت الأسر البصرية التي تملك الأرضي الزراعية الواسعة في لواء البصرة في مشاحنات مع المغارسين والفلاحين بسبب طريقة حيازة الأرض التي حصلوا عليها بطرق واساليب ملتوية[٥٨] ، مما زاد في عملية الاستغلال أن أغلب المالكين لم يشاطروا المغارسين السكن في الريف بل سكنوا مراكز المدينة وقصبات الأقضية مثل أبي الخصيب والزبير، لأن هذه المناطق تقدم لهم خدمات، فضلا عن قربهم من الدوائر الحكومية وبعض الشخصيات المؤثرة فيها بحجة حماية مصالحهم، حيث إن هذين المالكان غالبا ما كانوا يستعينون بالسلطات الحكومية من أجل الحصول على حقوقهم التي يمتنع الفلاحون عن إعطائها، كذلك كانت أملاك هؤلاء واسعة فلم يكن بمقدورهم جباية أموالها فأوكلوا الأمر إلى الوكلاء والسراكيل الذين امنعوا في عملية الاستغلال الفلاحين بشكل واسع[٥٩] .

بسبب حدوث بعض التجاوزات على بعض التعابة أصدرت وزارة المالية تعليمات بينت فيها في العام ١٩٤٢ ، إن قانون تفويض بساتين الحكومة في لواء البصرة رقم ٤٦ لسنة ١٩٤١ أشار إلى الاشخاص الذين استفادوا من نصوصه وهم التعابة فقط [٦٠]، أما المتجاوزون الذين لا عقود مغارسة لهم فلا يعدون من التعابة ولذلك يمكنهم الافادة من القانون المذكور ، واهتمت وزارة المالية بالتعابين والمتجاوزين الذين ليست لديهم عقود وعليهم القيام بتسجيل تعباتهم وإذا تطلب التسجيل وجود مساحين أو تمهيدات أخرى فينبغي على مديرية الطابو العامة القيام بإجراءاتها كي لا تضيع حقوق التعابة ومعرفة المتجاوزين منهم [٦١].

وفي هذا السياق أكدت متصرفية لواء البصرة بكتبها الرسمية المتعددة ضرورة تسجيل بساتين الحكومة باسم مفوضيها التعابة الذين أكملت بحقهم المراسيم المنصوص عليها في قانون تفويض بساتين الحكومة رقم ٤٦ لسنة ١٩٤١، وهنا تعددت مراجعات التعابة ووكلائهم لدائرة الطابو بعرائض أو شخصياً مطالبين بدفع رسوم الطابو وتسجيل تعباتهم بأسمائهم ولكن دائرة الطابو لم تتمكن من تنفيذ طلباتهم بسبب حدوث مشكلات عدة لم يجدوا لها حلا، فقدم مدير طابو اللواء مذكرة إيضاحية إلى متصرف لواء البصرة للعمل على حل المشكلات وإنجاز ما بقي من تفويض بساتين الحكومة [٦٢].

إن تطبيق أحكام قانون تفويض بساتين الحكومة في لواء البصرة تناول أمرين هما :

أولا– إجراء معاملات افراز القطع العائدة للخزينة والمنتهية تسويتها والصادر سنداتها إلى عدد من القطع يساوي عدد قطع التعابة فيها، وهذه المهمة هي بالطبع من مهام مديرية الطابو العامة ودوائرها لأنها عبارة عن معاملة إفراز أصولية طبقاً لما نص عليه الطابو ولكنها تختلف عن معاملات الإفراز الأخرى بكثرة عدد القطع المفرزة وعدد خرائطها بحيث تشبه من حيث الشكل عملية لجان تسوية وإفراز المقاطعة إلى القطع التي بداخلها[٦٣].

ثانيا – إن تعقب معاملة الإفراز التي هي من اختصاص دوائر الطابو معاملات تفويض كل قطع التعابة أو بعضها إلى التعابة أنفسهم بضرورة متسلسلة وهذه العملية لا علاقة لها بدائرة الطابو إلا بقدر ما يتعلق الأمر باستيفاء رسوم الطابو والتسجيل؛ لأن عملية التفويض من اختصاص السلطات الإدارية والمالية ولجنة التسجيل، لأن عملية التفويض من اختصاص السلطات الإدارية والمالية ولجنة التفويض المنصوص عليها في القانون المبحوث عنه ثم تقدم إلى دائرة الطابو بوصفها معاملة تفويض تطبيق وأحكام المادة ٥٤٠ من نظام الطابو وهذه المعاملات لا توجد فيها إشكالات قانونية آنذاك[٦٤].

عمل المفتش الإداري على مراجعة ومتابعة تلك الأحداث والعمل على تطبيقها مع الجهات المعنية كما ورد في بعض تقاريره ١٩٥١-١٩٥٢ .

كما اقترح مدير طابو لواء البصرة بأنه من الضروري لإكمال التسجيل أن يكون لديه نسخة من تقارير لجنة التفويض بتقدير البدلات بعد مصادقة وزارة المالية عليها، وقد رجا مدير الطابو ملاحظة هنا الأمر عند إرسال متصرفية لواء البصرة القوائم الخاصة بأسماء التعابة لكي توافق وزارة المالية على تفويضهم حصة الحكومة كما طلب تزويد مدير الطابو بتقارير لجنة التفويض بتعابتهم بصورة تدريجية حتى تكتمل جميعها ليتم عمل التفويض بأسرع الممكنة [٦٥].

أكدت الحكومة من خلال كتبها الرسمية إلى مدراء النواحي في لواء البصرة على المسؤولين إعلام التعابة بوجوب تسديد الاقساط المستحقة عليهم ، والملاحظ أن التعابة كانوا عاجزين عن تسديد هذه الأقساط لفقرهم ، فضلاً عن معيشتهم القاسية التي دفعتهم إلى الهجرة من الريف إلى المدينة التي سببت تدهورا وإهمالا لبساتين النخيل[٦٦].

في الأول من آب عام ١٩٤٠ تأسست غرفة زراعة البصرة[٦٧] وباشرت أعمالها وقد عملت جاهدة في الاتصال بالزراع والمالكين وتشجيعهم على الانضمام إليها،كما أنها استمعت إلى مطالبهم سواء ما كان بخصوص التمور وتسلمها أو ما كان بخصوص المخضرات وتصديرها[٦٨] .

اتصلت غرفة تجارة البصرة بالجهات المختصة وحصلت على نتائج طيبة كانت جميعها لصالح الزراع والمالكين كما أنها اتصلت بوزارة الزراعة ، وبينت ضرورة فتح معمل لتصليح المكائن والآت الزراعية وتأجير آلات إلى من يرغب من الفلاحين وتشجيعهم على إدخال المكائن في الزراعة وتدريبهم على الزراعة بالطرق الحديثة ، كما أن هذه الغرفة أيدت الكثير من اقتراحات الغرف الزراعية الأخرى، وأنها أرسلت اقتراحاتها إلى وزارة الزراعة حول العمل على إحياء مشروعين مهمين في البصرة سيوفران للخزينة أرباحا كبيرة، كما سيساهمان في تنفيذ فكرة إنشاء الملكيات الصغيرة التي ستوزع على الفلاحين حسب قانون إعمار واستثمار الأراضي الأميرية الصرفة، وهما مشروع نهر المبارك الواقع في ناحية شط العرب الذي يبدأ من السوي وينتهي بنهر الدعيجي والذي سيروي ويحيي أرضا مساحتها مئة ألف هكتار، كما أنه سيقلل من اخطار الفيضان في المستقبل[٦٩].

أما المشروع الثاني نهر الفيصلي ، من نهر كرمة علي والذي سينتهي بخور عبدالله وسيحي الأراضي الواقعة عليه وسيساعد في تصريف مياه الفيضان ويقلل ضغطها على السداد وسيحيي أيضاً الكثير من الأراضي المغروسة بالنخيل الذنايب الواقعة في قضاء أبي الخصيب[٧٠].

صدر مرسوم رقم ١ لسنة ١٩٥٤ وتعديله رقم ١ لسنة ١٩٥٥ الذي ينظم عملية بيع الأراضي الاميرية أعطى هذا المرسوم الصلاحية لوزير المالية أن يبدل صنف الأراضي الزراعية بناء على طلبيات تقدم من أصحابها على وفق نوع الأرض فإذا كانت الأرض الممنوحة باللزمة يسجل نصف ملكها صرفاً والنصف الآخر أميرياً صرفاً فضلا عن أن القانون أجاز تحويل الأرض الممنوحة بالزمة[٧١] إلى مفوضية الطابو على اساس تسجيل ربعها اميرية صرفه والثلاث ارباع الباقية تفوض بالطابو[٧٢]، لعل من أصعب المعضلات التي يلاقيها المزارعون في العراق هي معضلة الآفات الزراعية التي تسببت في كوارث بالمحاصيل ، وتذهب بجهود المزارعين عبثاً وتلحق بهم خسائر فادحة[٧٣] ، إذ انتشرت في لواء البصرة الحشرات الضارة في المحاصيل الزراعية كحشرة (الدوباس) وحشرة (فاكهة البحر المتوسط) وغيرها من الحشرات الضارة التي تسببت بأضرار كبيرة على الزراع والمزارعين فضلاً عن التكاليف الباهظة التي يتحملها كل من الفلاح والحكومة العراقية[٧٤] إذ تعرض نخيل البصرة عام ١٩٥٦ إلى حشرات الآفات الزراعية مثل حشرة الدوباس وحشرة عنكبوت غبار النخيل[٧٥] ، وحشرة الخنفساء ( التاذوغ ) [٧٦]، وحشرة المن[٧٧] ، وحشرة الحميرة، التي تؤدي إلى ذبول الثمار وتحول لونه إلى الأحمر، وخياس طلع النخيل[٧٨] ، كما تعرضت تمور الحلاوي إلى مرض ابو خشيم نتيجة تعرضه للرياح الجافة فأصبح التمر رديئاً وقل سعره[٧٩].

قرر مجلس الأعمار الموافقة على تخصيص مبلغ ٣٧٥,٥٠١ دينار يصرف لتنفيذ المنهاج المقترح للتحري ومكافحة الآفات الزراعية خصص منه مبلغ ١٤٨,٥٠١ دينار للتحري والمسح والبحث العلمي وشراء الآلات وأدوات مختبرية ووسائط التحري الضرورية ومبلغ ٤٥,٠٠٠ دينار نفقات استقدام خبراء لمدة ثلاث سنوات ومبلغ ١٧٦,٠٠٠ و ٦,٠٠٠ دينار لملاقاة نفقات إيفاد من ٦-١٠ موظفين فنيين لمدة ستة اشهر[٨٠].

اجتمعت الهيئة الادارية غرفة زراعة البصرة في الأول من آب ١٩٥٦ ، برئاسة السيد أحمد السعدون رئيس الغرفة وافتتحت الجلسة بإلقاء كلمة من قبل الرئيس حول تقدم الزراعة والواجبات الملقاة على عاتق الغرفة وما يحتاجه المواطنون منهم من خدمات صادقة وجهود جبارة في سبيل رفع شأن الزراعة والدفاع عن صالحهم وتقديم الإرشادات اللازمة لهم وحث الحكومة على تزويد البصرة بالآلات زراعية الحديثة والعمل على وقاية المزروعات من الآفات الزراعية ، ففي نهاية الاجتماع شكلت ثلاث لجان الأولى للدعاية مؤلفة من عامر حسك ، وأحمد فيصل الخزعلي ، والحاج علي الجنديل والثانية للمشتريات مؤلفة من السيدين كمال الخضيري وسعيد جباره ، والثالثة للأسعار مؤلفة من كمال الخضيري وسعيد جبارة [٨١].

**الثروة الحيوانية**

اشتهرت البصرة بخيولها العربية الاصلية التي امتازت بجمالها ورشاقتها وسرعة جريها التي جعلتها مطمح هواة السباق في مختلف اقطار العالم ، كما يكثر فيها الابل والحمير وهذه الحيوانات يستفاد منها في نقل الأحمال وجر العربات وغير ذلك ، ويليها بالشهرة الابقار والجاموس والضأن والماعز والغنم والاوز ، كما يكثر فيها أنواع من الطيور على اختلافها التي تعتبر مصدراً مهماً من مصادر العيش فيها [٨٢].

فقد أشار أحد التقارير إلى الزيادة العددية والكمية والنوعية التي طرأت على الثروة الحيوانية بسبب عامل الهجرة من مناطق أخرى إلى البصرة ، إذ شكلت الماعز والإبل والجاموس المورد الرئيس للفلاح و الملاك إذ بلغت أعدادها في عام ١٩٥٥، الأغنام ٧٢٦,٠٨٩ والماعز ١,٤٨١ والإبل١,٢٥٠[٨٣]. وفضلاً عن تلك الزيادة في الثروة الحيوانية إلا إن دائرة البيطرة لم تكن بالمستوى المطلوب وكانت تعاني من الإهمال في أداء الواجبات المنوطة بها ، وأهمها حماية الثروة الحيوانية في لواء البصرة الأمراض الحيوانية السارية والمعدية ، وذلك لأهمية تلك الثروة في رفد اقتصاد البلاد[٨٤].

كانت من أكثر المواشي الموجودة في الملكيات الزراعية هي الأبقار والجاموس من أهم أنواع المواشي الموجودة في الملكيات الزراعية حيث بلغ عداد الأبقار كل منها ٤٠,٠٠٠ رأساً من الجاموس و ١١,٠٠٠ رأساً على التوالي ، أما الأغنام التي يربى في الملكيات الزراعية فإنها أقل أهمية مما هي عليه في لواء بغداد بالرغم من وجود قطعان كبيرة لدى العشائر الرحالة وأخرى لدى أشخاص يرعونها خارج حدود الملكيات الزراعية ، وعلى سبيل المثال فقد وجد في عام ١٩٥٣ حوالي ٣٩,٠٠٠ رأساً في الملكيات الواقعة في لواء البصرة في حين وجد نحو من ٢٥٥,٠٠٠ رأساً في لواء بغداد ، كما أن عدد الأغنام التي ترعى خارج الملكيات في لواء البصرة قد بلغ نحو ٢٧٩,٠٠٠ رأساً[٨٥].

هناك أعداد كبير من المواشي الأخرى موجودة ولكن أصحابها لا يملكون مزارع أو مرعى خاصة بهم إذ وجدت معظم هذه القطعان في الزبير سارحة في المراعي الموسمية المنتشرة في البادية الجنوبية، وتختلف أحجام القطعان فمنها ما يقل عن ال ٥٠ رأسا ومنها ما يزيد على الألفين رأس، فضلا عن وجود مجموعة من الرعاة وهم عبارة عن عشيرة بدوية تنتقل مع ماشيتها في الصحاري الكائنة بين الزبير والمملكة العربية السعودية والكويت، وتمتلك قطعانا كبيرة من الغنم وأعدادا كبيرة من الجمال والخيول [٨٦].

افتتح في البصرة المعرض الحيواني الكبير عام ١٩٥٦ ، هذا المعرض يدل على الأساس الاقتصادي المتين في أقوى صورة لكل دولة ناشئة تقوم به ، كانت مساحة المعرض ثلاثين ألفاً من الأمتار المربعة ، وقسمت الأجنحة وأبهاء وسرادق كل اشتمل صنفاً معيناً من عروض الشركات بأرباب المال والأعمال والمؤسسات الرسمية والأهلية والمدارس الرسمية ومربيات البيوت ، ففي سرادق الحيوانات توجد الخيول الضامرة والأبقار والجاموس والمواشي والأغنام والآتياس والشياه والطيور والدجاج ، فضلاً عن أنواع المكائن الزراعية والآلات العزق[٨٧] والحصد ، وصنوف متنوعة من المحاصيل الزراعية والبذور ، والآت تنقية البذور وطرق زراعة الرز ، وأنواع الحشرات الضارة وكيفية مكافحتها ، ونماذج مصابة بأمراض وطرق معالجتها ، وطرق تربية النحل ، وتحسين تربية الحيوانات والأسمدة الصناعية ، والآلات حلب الابقار[٨٨].

تعتمد زراعة البصرة كلياً على الأيادي العاملة وقد تبين أن ٦٩,٤% من الملكيات الزراعية تعتمد على العمال فقط ولا تستخدم أي نوع من الوسائط الساحبة التركتورات إلا في عشر ملكيات فقط كما أن ٣,٥% من الملكيات تستخدم الحيوانات في الزراعة ويمكن تقسيمها كالآتي :

١- ملكية زراعية تعتمد على اليد العاملة فقط ١٧,٣٦٧ .

٢- ملكية زراعية تعتمد على القوة الحيوانية ولا تستخدم القوة الميكانيكية عدد ٦٣٦

٣- ملكيات زراعية تستخدم كلتا القوتين الحيوانية والميكانيكية عددها ١٠[٨٩]

وتم تأسيس محطة لتربية الحيوانات ١٩٥٨ في التنومة ، لغرض تحسين الصفات الوراثية الإنتاجية للحيوانات العراقية من الابقار والأغنام والطيور الداجنة ، وتدريب المرشدين ومربي الحيوانات على أساليب تهيئة الظروف البيئية اللازمة لزيادة الإنتاج وتطوير أساليب استثماره .وتم تخصيص مبلغ لإنشاء تلك المحطة بسعر ١٣٦,٠٦٧,٥٢٢ ديناراً [٩٠] .

كما كانت هناك مجازر لنحر الحيوانات في لواء البصرة كانت مراقبة من قبل وزارة الصحة ومسجلة لديها ندرج قائمة بعدد الحيوانات المذبوحة في المجازر من المدة ١٩٥٣- ١٩٥٨ في الجدول الآتي.

جدول إحصاء عدد الحيوانات في لواء البصرة ( ٣ )

| السنة | ١٩٥٣ | ١٩٥٤ | ١٩٥٥ | ١٩٥٦ | ١٩٥٧ | ١٩٥٨ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الجمال | ٩٣ | ٢٥ | ٤٤ | ٥ | ١٥٥ | ٤٥ |
| الجاموس | ١,٢٥٣ | ١,٦٨٤ | ١,٧٥٥ | ١,٩٨٠ | ٣,٠١٧ | ٢,٩٠٨ |
| البقر | ١٢,٥١٥ | ٢٠,٨٢٧ | ٢١,٧٦٦ | ٢١,٨٠٦ | ٢٢,٧٥٠ | ١٨,٩٨٦ |
| الماعز | ٣,٦٣٥ | ٢,٦٠٦ | ٢,٦٧٧ | ٢,١٥٩ | ٢,٢٩٢ | ١,٢٤٩ |
| الأغنام | ٨٣,٠١٤ | ٨٦,٣٢١ | ٨٦,٨٩٩ | ٨٥,١١٣ | ٩٨,٩٣١ | ١٠٨,٨١٢ |
| المجموع | ٦٤,٥١٠ | ١١١,٤٦٣ | ١٢٨,٩٤١ | ١١١,٠٦٣ | ١٢٧,١٤٥ | ١٣٢,٠٠٠ |

أما الثروة السمكية في لواء البصرة فكلف الاختصاصي بالأسماك المسيو ديمتري بلايوف[٩١]( Monsieur Dmitry Playov ) بزيارة مناطق صيد الاسماك في البصرة لإعطاء رأيه في هذه الناحية فلما عاد قدم بذلك تقريراً مسهباً ، فضلاً عن ذلك أراد المصرف الزراعي[٩٢] النهوض بالعمل وحده فقرر أن يصنع سفينة لصيد السمك وتتوفر فيها المخازن المبردة الكافية لخزن ٢٠-٢٥ طناً واتفق مع شركة جون مورس عام ١٩٤٦ بريطانيا ، وقد بلغت كلفة صنعها حوالي ٤٠ الف دينار وقد تم صنعها في عام ١٩٥٠ حيث أبحرت إلى البصرة وأطلق عليها اسم سفينة زبيدي[٩٣]، في منطقة الشيبة سيهان ، وكان المتولي الشرعي عن البحارة أحد وجهاء عشائر المياح ، ولكن هذا المشروع لم يكتب له النجاح لعدم استكمال ما يحتاج إليه من الوسائل الفنية فاعلن في عام ١٩٥٣ عن بيع زبيدي وفشل المشروع[٩٤].

لعلنا لا نعدو حقيقة الأمر إذ أصلنا أن تطور القطاع الزراعي في لواء البصرة ساهم في النشاط الاقتصادي للعراق بصورة عامة والبصرة بصورة خاصة، كما ساعد على تحقيق الأمن الغذائي الذي يعتمد على توفير الغذاء من الإنتاج الزراعي للواء البصرة، كما ساهم القطاع الزراعي في تنويع الاقتصاد وخفف وطأة الفقر في البصرة وحسن الميزان التجاري وحقق حركة القطاعات الأخرى المرتبطة به بصورة مباشرة وغير مباشرة، إضافة إلى أنه ساهم في مكافحة البطالة في البصرة وقلص من حجم الاستيراد وساعد في نهوض المجتمع وتعزيز الاقتصاد العراقي.

## الخاتمة

نظرا لأهمية الزراعة في الحياة الاقتصادية في العراق بشكل عام والبصرة بشكل خاص، فقد نالت قسطا كبيرا من اهتمام المفتش الإداري، الذي حفلت تقاريره بمعلومات زاخرة عنها بوصفها النشاط الاقتصادي الأهم لعموم سكان اللواء ولأنها الحرفة الوحيدة التي استقطبت عددا كبيرا من سكانها وأصبحت موردا اقتصاديا مهما لهم، إذ كانت الزراعة تعاني من التدهور والإهمال بعد الحرب العالمية الثانية من قبل الجانب الحكومي من نقص في الماكينات والتجهيزات وعلى مختلف الأصعدة التي يحتاجها الفلاح البصري، كذلك العمل على حل المشاكل بين الفلاحين والمالكين من خلال مطالبة بعض الأحزاب السياسية مثل الحزب الشيوعي العراقي ونواب لواء البصرة الذي كان لهم صدى واسع على مستوى عال في مطالبة الحكومة ووزارة الزراعة بتجهيز الفلاح بكل ما يحتاجه من سلف وتجهيزات زراعية، والعمل على تقليل الضرائب المفروضة على التعابة ، مضافا إلى ذلك كان لجمعية التمور في اللواء الدور الأساسي في معالجة عملية احتكار التمور ورفده في الأسواق البصرية.

## الهوامش

(١) أمين لطفي ، دليل البصرة ، ط١ ، البصرة ١٩٥٤ ، ص ٢٣-٢٤.

(٢) عبدالرزاق محمد البطيحي ، انماط الزراعة في العراق ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٧٥، ص ٨٢.

(٣) سميرة بلدة جرجيس ، اقتصاديات وتسويق التمور في العراق الواقع والافاق ، منشورات مركز دراسات الخليج ، جامعة البصرة ، د.ت، ص ٦٢.

(٤) ليلى فيصل مهدي حسين ، أوضاع لواء البصرة خلال العهد الجمهوري الأول ١٩٥٨-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية التربية ، ٢٠٢٢، ص٨٧.

(٥) مقررات مجلس اللواء ، الإدارة المحلية للواء البصرة لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، مطبعة شركة تايمس ، بغداد ،د.ت ، ص ٦٢.

(٦) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٨٣٦٣ /٣٢٠٥/ و٢ ، ١٩٤٥-١٩٤٧، عنوان الملفة ، تفتيش الإداري ناحية السيبة ، ص ٣٧.

(٧) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٤٧٢٢/ ٣٢٠٥٠/ و١٢ ، ١٩٤٦، عنوان الملفة تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة ، ص ٣٢.

(٨) عماد أحمد الجواهري ،تاريخ مشكلة الأراضي والاصلاح الزراعي في العراق ١٩٢٣- ١٩٧٠ ، أطروحة دكتورا غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة المستنصرية ، ١٩٨٢، ص ١١٧.

(٩) جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق١٩٤١-١٩٥٢،رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد ،١٩٧٣ ، ص ١٥٩.

(١٠)عبد الله القصاب : هو سياسي عراقي شغل منصب وزير الداخلية في وزارة أرشد العمري الأولى درس العلوم العربية في المدارس العلمية ، وتخرج من كلية الحقوق سنة ١٩٢٧، وشغل مناصب إدارية، بعد تخرجه عين مديرا لناحية الحيرة ، ثم قائمقام لقضاء السماوة ، ثم مديرا لقضايا العشائر في وزارة الداخلية، كما كان عضوا في لجان التحقيق لقضايا الفرهود التي حدثت عام ١٩٤١ ، م شغل منصب متصرف لواء الديوانية ثم وزيرا للداخلية عام ١٩٤٦، استقال من منصب وزير الداخلية في ١٧ آب ١٩٤٦ بعد حادثة كاورباغي ، شغل منصب أمين بغداد للفترة ١ تشرين الأول ١٩٥١ ولغاية ١ شباط ١٩٥٣ ، بعدها شغل منصب متصرف لواء الموصل ثم أمين بغداد، ثم مديرا عاما لجمعية التمور العراقية، كما انتخب نائبا عن المحمودية، ثم انتخب نائبا لرئيس مجلس الاتحاد العربي الهاشمي عام ١٩٥٨، توفي يوم الخميس ١٨ كانون الثاني ١٩٦٢ وعمره لم يتجاوز الستين، للمزيد ينظر الى : علي اسماعيل ، عبدالله القصاب ودوره السياسي والإداري في العراق حتى عام١٩٦٢، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٢٢.

(١) جريدة الثغر ،العدد ٥٥٠٧ ، ٧ ايلول ١٩٥٤.

(١١) تأسست كلية ماساتشوستس الزراعية كما كان يطلق عليها في الأصل في أمهيرست كلية لمنح الأراضي في عام ١٨٦٣، حيث تلقت تمويلًا أوليًا لبدء العمل كجزء من قانون موريل لمنح الأراضي. وفي عام ١٩٣١ م أصبحت كلية ولاية ماساتشوستس، وفي عام ١٩٤٧ م تغير الاسم إلى جامعة ماساتشوشس للمزيد ينظر الى موقع :

https://www.umassfoundation.org/s/1355/umass/18/home.aspx ، موقع مؤسسة جامعة ماساتشوستس ، تاريخ دخول للموقع ٢٧ مارس ٢٠٢٣.

(١٢) أمين لطفي ، المصدر السابق ، ص ٤٩٠-٤٩١.

(١٣) زاهدة قاسم بدن الساعدي وسعاد كاظم خضير الموسوي ، تقرير داله عرض التمور في محافظة البصرة للمدة ١٩٦٥-٢٠٠٩ ، مجلة أبحاث ميسان ، المجلد الثاني ، العدد السادس عشر ، ٢٠١٢ ، ص ١. زاهدة قاسم بدن الساعدي وسعاد كاظم خضير الموسوي ، تقرير داله عرض التمور في محافظة البصرة للمدة ١٩٦٥-٢٠٠٩ ، مجلة أبحاث ميسان ، المجلد الثاني ، العدد السادس عشر ، ٢٠١٢ ، ص ١.

(١٤) جواد صندل جازع البدران ، زراعة النخيل وإنتاج التمور في محافظة البصرة للفترة ١٩٥٠-١٩٨٠ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٨، ص ٣٠.

(١٥) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧، الجلسة ٣ في ٢٢ كانون الأول ١٩٥٧، ص ٢٠.

(١٦) عبد الخالق محمد عبدي ، اقتصاديات الأرض والاصلاح الزراعي في النظرية والتطبيق ، ط١ ، مطبعة السلمان ، بغداد ، ١٩٧٧، ص ٢٩٧-٢٩٨؛ التقرير العام للهيئة العامة للزراعة في محافظة البصرة ، تقرير عن بساتين النخيل ، قسم النخيل ، ١٩٧٥-٢٠١١.

(١٧) هشام جواد ، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي ، مطبعة المعارف ، ط٢ ، بغداد ، ١٩٤٦، ص ١١٧.

(١٨) عبد الرزاق الهلالي ، ؛ عبد الرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق ، مطبعة النجاح، بغداد ، ١٩٥٧، ص ٩٨-٩٩.

(١٩) النواب هم نائب البصرة يعقوب بطاط ونائب الموصل سالم نامق للمزيد ينظر في: محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٤٧، محضر الجلسة الحادية عشر، في (١٧ نيسان ١٩٤٧)، ص ١٦٤- ١٦٥ و ص ١٨٥-١٨٦.

(٢٠) المصدر نفسه .

(٢١) يوسف غنيمة : ولد في بغداد عام ١٨٨٥ وهو من علماء اللاهوت المسيحين في بغداد كان له دور كبير في البحث و التدقيق العلمي و مرجعاً علمياً من مراجع اللغة العربية في محافل بغداد الثقافية ، تقلد عدة مناصب إدارية و وزارية في الدولة العراقية، أصبح وزير المالية ١٩٤٧-١٩٤٨ و وزيراً

للمعارف و نال ثقة المسؤولين العراقيين، أصبح عضواً في حزب الإخاء الوطني ١٩٣٤-١٩٣٥ توفي عام ١٩٥٠ ينظر : حميد المطبعي موسوعة اعلام العراق ، الجزء الأول ١٩٧٤ ، ص ٣١٤ ،

(٢١) محاضر مجلس النواب ، محضر الجلسة الثانية عشر، في (١٩ نيسان ١٩٤٧)، ص ١٩٥.

(٢٢) محاضر مجلس النواب ، محضر الجلسة الثانية عشر، في (١٩ نيسان ١٩٤٧)، ص ١٩٥.

(٢٣) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٤٨، محضر الجلسة السادسة عشر، في (٥ تشرين الأول ١٩٤٨)، ص ٢١٢-٢١٣.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) النواب هم عبد الجبار الملاك نائب البصرة وذيبان الغبان نائب بغداد ورفيق السيد عيسى نائب المنتفك، للمزيد ينظر في: محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لعام ١٩٤٩، محضر الجلسة الثامنة، في( ٢ شباط ١٩٥٠)، ص ٧١٧-٧٢٠.

(٢٧) المصدر نفسه .

(٢٨) جريدة الثغر ،العدد ٥٩٨٣، ١٩٥٥.

(٢٩) دائرة الري : تأسست دائرة الري في لواء البصرة بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة ، كانت تسمى حينئذ بمنطقة الري الجنوبية ومركزها البصرة ، وكان يديرها مهندس إنكليزي وتراجعها دوائر والوية العمارة والناصرية ، ثم ألغيت هذه الدائرة وأعيد تأسيسها سنة ١٩٤٠ باسم ٠ شعبة ري البصرة لملاحظة شؤون الري في اللواء وتتبع في مراجعاتها منطقة ري الكوت حتى تأسست منطقة ري الناصرية سنة ١٩٤٥ فأخذت تراجع هذه المنطقة ، وكانت لديها مهمات محصورة بعاتقها في منها مكافحة الفيضانات في البصرة ووقاية المدينة والأراضي من الغرق فضلاً عن الى اقامه المسنايات والهرز والتكيات بقصبات الاقضية والنواحي ، وفضلا عن ملاحظة المضخات الزراعية ومنح الاجازات اللازمة بذلك ، وملاحظة إقامة السدود على ضفاف الأنهر وتحكيمها وتقويتها من قبل المالكين انفسهم لكون معظم الأراضي في البصرة مملوكة بالطابو وواجب على المالكين القيام بتحكيم سدادها بموجب قانون الري والسداد، هناء محمد الغالبي ، المصدر السابق ،ج٢ ، ص ٤٩٨.

(٣٠) أمين لطفي ، دليل البصرة ، ص ٢١٦-٢١٩.

(٣١) عبدالرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق ، الطبعة الأولى ، مطبعة النجاح ، بغداد ١٩٥٧، ص ١٠٤.

(٣٢) تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر : الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد، المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات ١٩٥٤و ١٩٥٧ و ١٩٥٨.

(٣٣) ليلى فيصل مهدي ، المصدر السابق ، ٩٠.

(٣٤) التعبة : نوع من المغارسة الخاصة بالبصرة وتكون على أنواع، الأول منها ما يشترط في العقد بأن يكون المتعاب بعد إكمال الشروط المتفق عليها حق التملك لقسم معين من الأرض والمغارس الذي عليها

كالثلث أو الربع من مجموع الأرض مع مغروساتها أو الثلث أو الربع من مجموع مساحة الأرض مع مغروساتها بعد إخراج رقبة الأرض من المجموع ويعد هذا حقا من حقوق الملاك لا تدخل في حساب التعاب وهذا النوع من التعبات يدعى تعبة طينية. إن هذا النوع من التعبات لا تثبت إلا إذا كانت مدونة في مقالة تحريرية وبدونها لا يعد تعبة مطلقا، لذلك كثر النزاع بين التعاب والملاك، حيث لم يكن في أول الأمر كتابات بل اتفاق مبني على الثقة والعرف وبساطة المزارع مما سبيت له هذه السذاجة والبساطة في الأمور ضياع حقه أمام القوانين الحديثة التي شرعت خصيصا لحماية حق الملاك دون النظر إلى شريكه، يستحق خمس الإنتاج وهذا يعني انه أصبح فلاحا مؤقتا يطرد من أرض بستانه متى ما شاء الملاك دون تعويض يذكر وهذا ما هو متمثل بمقاطعة الفداغية بناحية البحار بقضاء الفاو في أملاك آل الصباح وأوقاف الزهير والمشرى، أما النوع الثاني من التعبات فيشترط في العقد أن يكون للتعاب – بعد إكمال الفرس والاعمار – حقا في ثمن قسم معين من الغرس فقط، وهذا النوع يسمى التعبة التثمينية وتقدير الحق في التسمين يتبع شروط المقاولة إذا كانت موجودة ولا يجوز مخالفتها يعد قانونا بينهما وكل منهما ملزم بتنفيذه وإذا لم تكن هناك مقاولة تحريرية فهي تخضع للعرف حسب موقع الملك المتعوب فالتقدير يختلف باختلاف موقع الملك ، سالم سعدون المبادر ،بستنة النخيل في البصرة والملاك الغائبون دراسة في الجغرافية الجغرافية الزراعية ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٩، ص ١٠٨ ؛ عبد الرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق ، ص ٢٦.

(٣٥) مفردها سركال حيث وردت في بعض المصادر بلفظ سركال ، وهي كلمة فارسية وأصلها سركار ، إذ تعني رئيس العمل ، للمزيد ينظر : عبدالرزاق الهلالي ، نظرات في إصلاح الريف ، ط٣ ، دار الكشاف للنشر ، بغداد ، ١٩٥٤ ، ص ٢٥.

(٣٦) عبارة عن براعم كبيرة تثبت عادة على جذع النخلة الصغيرة وبالقرب من الأرض ملتصقة بقاعدة الكربة وتأخذ بالنمو التدريجي اذا لم يحاول أحد قطعها منذ صغرها ،ومن الممكن نمو فسائل في جذع النخلة واحدة : ينظر أمين لطفي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٠.

(٣٧) صابرين كريم مناتي ، الآثار الاقتصادية لفيضانات نهري دجلة والفرات ١٩٢٣-١٩٥٤، مجلة أبحاث البصرة، مج ٣٧، العدد ٤، جامعة البصرة ، كلية التربية ، ٢٠١٢، ص ١١١.

(٣٨) صابرين كريم مناتي ، الآثار الاقتصادية لفيضانات نهري دجلة والفرات ١٩٢٣-١٩٥٤، مجلة أبحاث البصرة، مج ٣٧، العدد ٤، جامعة البصرة ، كلية التربية ، ٢٠١٢، ص ١١١.

(٣٩) عبود الملاك : ولد في البصرة سنة ١٨٨٥ و درس في مدراس الحكومة العثمانية و بعدها اشتغل بالتجارة ، وفي عهد الاحتلال انتخب عضواً في مجلس الإدارة البلدي و في عهد الحكومة العراقية انتخب نائباً في المجلس التأسيسي ، ثم أصبح نائباً في دورتين عن لواء البصرة توفي عام ١٩٥٤ ينظر : هناء نعمة الغالبي ، موسوعة اعلام البصرة ، ج١، ط١ ، البصرة ٢٠٢١ ، ص٢٥ .

(٤٠) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٦ ، الجلسة ٣٨ في ١٨ مايس ١٩٤٦ ، ص ٣٨٦؛ جريدة الزمان ، العدد ٢٦٢٩ في ٢٢ مايس ١٩٤٩.

(٤١) عبد الرزاق الحمود: هو عبد الرزاق أحمد الحمود، ولد في الزبير، درس في مدارس البصرة، ثم ذهب الى بغداد وأكمل دراسته في العلوم والحقوق فيها ثم اكمل دراسته العليا في مصر وفرنسا، عاد إلى بغداد عام ١٩٣٩، ثم أصبح نائباً عن البصرة عام ١٩٤٨ ثم جدد انتخابه مرة ثانية، توفي في المملكة العربية السعودية عام ١٩٧١. للمزيد ينظر: مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج ٢، ص ٤٥٦.

(٤٢) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٣ ، في ٥ تموز ١٩٤٨، ص ٦٩٦-٦٩٨.

(٤٣) جعفر البدر: هو جعفر كاظم البدر، ولد في لواء البصرة من أسرة تجارية معروفة، تلقى تعليمه في البصرة ثم عمل في التجارة، وتولى جعفر كاظم البدر وظائف عدة في الحكومة العراقية أهمها، اشترك في الحزب الديمقراطي والجبهة الشعبية المعارضة للحكومة في البصرة، ثم رشح نفسه نائباً عن البصرة عام ١٩٤٧وظل جعفر البدر يمثل لواء البصرة في المجلس النيابي حتى عام ١٩٥٤، وتوفي في عام ١٩٧٠. للمزيد ينظر في: مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج٢، ص ٤٤٥.

(٤٤) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، لجلسة ٤٣ في ١٦ مايس ١٩٤٨، ص ٧٢٠ .

(٤٥) مكي محمد عزيز ، الهجرة الى الكويت التأكيد على الهجرة العراقية ١٩٥٧-١٩٧٥ ، ط٢، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٨٢، ص ٩-١٦؛ عبد الواحد عبدالجليل الربيعي ، قضاء أبي الخصيب دراسة في جغرافية السكان ، مجلة كلية الآداب ، ، العدد الثامن ، المجلد ٢، جامعة البصرة ، ص ٣٥٢-٣٥٥.

(٤٦) عبد الوهاب مطر الداهري ، القوى العاملة في القطاع الزراعي ، مجلة اقتصادية ، العدد ٣-٤ ، ١٩٧٢ ، ص ٨؛ خليل ابراهيم الخالدي ومهدي محمد الازري ، تاريخ أحكام الأراضي العراق ، ط١ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٠، ص ١٤٧-١٤٨.

(٤٧) لطيف الدليمي ، الواقع الفلاحي ومستلزمات الهجرة المعاكسة ، ط٢ ، مطبعة الزمان ، بغداد، ١٩٧٦، ص ١٢.

(٤٨) عبد الحميد الهلالي: ولد عام ١٩١٥ في البصرة، تلقى تعليمهُ في العراق ثم سافر الى ألمانيا ودرس الدكتوراه في الاقتصاد في جامعة برلين وتخرج منها عام ١٩٤٤، ثم أصبح من كبار مسؤولي نادي البعث العربي عام ١٩٥١ مثل لواء البصرة في المجلس النيابي خلال الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، ثم حضر مؤتمرات عدة لجامعة الدول العربية حتى عام ١٩٥٨، وأصبح وزيراً للاقتصاد عام ١٩٦٦-٥-١٩٦٥. للمزيد ينظر في: ساخاو وعبد الفتاح الصعيدي، معجم الادباء من العصر الجاهلي

حتى سنة ٢٠٠٢، ج٣، بيروت، منشورات دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣، ص ٣٥٨؛ حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، ج١، بغداد، دار الشؤن الثقافية، ١٩٩٥، ص ١٢٣.

(٤٩) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الأول لعام ١٩٥٢، محضر الجلسة الثانية، في(٢ شباط ١٩٥٣)، ص ١٥.

(٥٠) محمد حمادي عليوي ، الغلات الزراعية في العراق ذات القيمة الصناعية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٦٩، ص ٣٧.

(٥١) عماد أحمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الأراضي والاصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣-١٩٧٠ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، ، كلية الآداب ، جامعة المستنصرية ،1983، ص ٢٣.

(٥٢) أمين محمد سعيد محمد الادريسي ، إنتاج التمور في محافظة البصرة مشاكلها الاقتصادية ودور مكننة النخيل في تذليل بعض منها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ١٩٥٨، ص ٩٨.

(٥٣) جواد صندل جازع البدران المصدر السابق، ص ٢٤ ؛ عبدالقادر باشا عيان العباسي ، النخلة سيدة البشر ، مطبعة بغداد، ط١ ، بغداد، ١٩٦٤، ص ١٢٤- ٢٧٨.

(٥٤) التعاب التثميني : وهو عبارة عن اتفاق التعاب مع المالك على اعمار الأرض مقابل حصة معينة من التمر وليس له استحقاق في رقبة الأرض ، وللمالك متى ما شاء إخراجه منها وإعطاءه نصيبه مما عمر من مغروساتها فقط بعد إكمالها إياها ،سالم السعدون المبادر ، المصدر السابق ، ص١٠٨ ، عبد الرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق ، ص ٢٦.

(٥٥) عبدالرزاق الهلالي ، معجم العراق ، ج٢ ، ص ٢٧٤

(٥٦) ينظر : مكي الجميل ، مدير التسوية العام ، المنشورة في مجلة الزراعة العراقية ٢ مايس ١٩٥٣.

(٥٧) م.و.ب ، رقم ملفة ٨٠٨٤ ، أراضي الاميرية ١٩٤٨ ، متصرف لواء البصرة الى قائم مقام قضاء أبي الخصيب ، بتاريخ ٥ حزيران ١٩٤٩، تسلسل رقم ٥٤.

(٥٨) د.ك.و. ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل ٧٣١٢ / ٣٢٠٥٠ ، و ١ ، ١٩٤٤-١٩٤٨، عنوان الملفة تقارير الإداري عن لواء البصرة ، ص ٦.

(٥٩) د.ك.و. ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٧٧٦ / ٣٢٠٥٠ و ١١ ، ١٩٤٨ ،عنوان الملفة، تقارير التفتيش اداري في لواء البصرة ، الزراعة في لواء البصرة ، ص ٧

(٦٠) لبنى رياض عبد المجيد ، أبو الخصيب ١٩٢١-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٥، ص ٥٨ .

(٦١) م.و.ب ، رقم الملفة ٤٤٧٠، قطع أراضي وبساتين -١٩٥٠ ، من متصرفية البصرة الى مديرية الطابو العامة ، بتاريخ ١٢/٧/ ١٩٥٠ ، تسلسل رقم ٤.

(٦٢) لبنى رياض عبدالمجيد المنصور ، المصدر السابق ، ص ٦٢.

(٦٣) م.و.ب ، ملفة رقم ٤٤٠١ ، املاك – ١٩٥٠، من مديرية لواء البصرة الى المتصرف لواء البصرة، بتاريخ ٩ ايار ١٩٥١، تسلسل رقم ٥٨.

(٦٤) المصدر نفسه .

(٦٥) م.و.ب ، ملفة رقم ٣٦٣٠، أراضي اميرية – ١٩٥١، مدير طابو اللواء إلى متصرفية لواء البصرة، بتاريخ ٧ تشرين الأول ١٩٥١ ، تسلسل رقم ٢٠١.

(٦٦) أزهار عبد الرحمن ، البصرة ١٩٥٨-١٩٦٨ دراسة في احوالها الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٣، ص ١٠.

(٦٧) تأسست هذه الغرفة طبقاً لقانون الغرف الزراعية رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٨ والنظام الصادر بموجبه رقم ٨٢ لسنة ١٩٣٩ وذلك لأجل انعاش الحركة الزراعية في العراق ، ولما كان لواء البصرة بحاجة قصوى الى النهوض بالزراعة وهي مفتقرة جداً الى جهود كبيرة تبذل في سبيل ترقيتها وتحسينها بأساليب علمية وعلى أسس اقتصادية حديثة من شانها رفع المستوى الزراعي في اللواء ، فقد أعلنت إلى الفلاحين والمالكين لمؤازرتها ومناصرتها لكي تتمكن من القيام بواجباتها التي من أهمها الدفاع عن حقوق الزراع والمالكين ونشر الوسائل التي تزيد من إنتاج الحاصلات وتنوعها وإزالة العراقيل والعقبات التي تعرقل الزراعة وتقدمها ، كما طالبت مساعدة الحكومة للوصول الى تلك لغاية والتوسط بين الزراع والمالكين والدوائر المختصة لإبلاغهم بالبيانات والتعليمات الواجب تطبيقها وإخبار الموظفين المختصين بما يظهر في المنطقة من الحشرات والآفات الزراعية والامراض الحيوانية وغيرها ، فضلاً عن تشويق الفلاحين استعمال الآلات والأدوات الزراعية عندما يظهر أن استعمالها مما يساعد على تقليل كلفة الإنتاج ، وحثهم على اصلاح البذور وتحسين نوعية الثمار وعلى تأسيس الشركات التعاونية والنقابات الزراعية والمعارض وانشاء المزارع التجريبية وتطبيق الارشادات التي يسديها موظفو الزراعة والبيطرة ، عند ظهور الآفات الزراعية والامراض الحيوانية كما انها تكون حكما في حسم الاختلافات التي قد تنشأ عن مسائل زراعية بين المالكين والمزارعين بناء على اتفاق وتكليف الطرفين المتنازعين ، وتتوسط لدى المصارف لصالح المزارعين والمالكين لمساعدتهم ، وتقدم مطالعات واقتراحات للمراجع المختصة لتوسيع المساحات الصالحة للزراعة وذلك بتجفيف المستنقعات والبحيرات ومنع الفيضانات وإجراء عمليات السقي والإرواء الى غير ذلك ، أما الانتماء الى هذه العرفة فهو مجرد تقديم الراغب عريضة يطلب فيها الانتماء الى الغرفة وان هذه الغرفة تقوم بترحيب بكل فرد ينتمي اليها سواء كان الراغب مزارعاً او غير مزارع لان نفعها ليس مقصوراً على انتعاش الحركة الزراعية حسب بل ان انعاش الحركة الزراعية معناه إنعاش الحركة التجارية ورفع مستوى صادرات البلاد ، أمين لطفي ، المصدر السابق ، ص ١٦٦-١٦٧.

(٦٨) أمين لطفي ، المصدر نفسه ، ص ١٦٤.

(٦٩) المصدر نفسه ، ص ١٦٤-١٦٥.

(٧٠) المصدر نفسه ، ص ١٦٥.

(٧١) يقصد بها الحقوق الممنوحة بالأراضي الاميرية الغير المفوضة الوارد ذكرها في المادة ١١ من قانون تسوية الأراضي حيث يتمكن صاحب اللزمة في المادة الثانية من هذا القانون أن يزرع أي محصول أو ينقل الأراضي باي طريقة مثمرة غير ممنوحة قانوناً : ينظر كامل السامرائي ، قانون التسوية واللزمة وحقوق العقر، منشورات مكتبة المثنى ، بغداد ، ١٩٧٠، ص٥ ؛ عبدالرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق ، ط١ ، دار الكشاف للنشر والتوزيع ، بغداد، ١٩٥٧، ص ١٨ ؛ جريدة المدى ؛ بغداد ، العدد ٢١١٨ ، ٢/ ٥/ ٢٠١١.

(٧٢) صباح حسن بديوي ، التطورات الاقتصادية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٥، ج ٢، العدد ٤٤، مجلة كلية التربية ،جامعة واسط ،٢٠٢١، ص ١٢٦ .

(٧٣)عبد الرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق ، ص ٥٨.

(٧٤) خضير عباس ريكان العبودي، خضير عباس ريكان العبودي، دور نواب بغداد ١٩٣٩-١٩٤٨، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، ٢٠١١.، ص ٨٨.

(٧٥) أصل هذا المرض يرجع الى تسلط عنكبوت صغير اصفر اللون مخضر قليلاً على ثمار النخيل وهي في دور ( الخلال ) حيث ينسج شبكة من النسيج الرقيق وبعد ذلك يتراكم الغبار على هذه الطبقة الرقيقة بحيث تبدو الثمرة ذات لون وسخ داكن ، عبد الرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق ، ص٦٠.

(٧٦) وهي حشرة كبيرة تعيش على جذع النخلة وتنخره وكلما كثر عددها زاد خطرها وقد يؤدي الأمر إلى إبادة النخلة ، المصدر نفسه ، ص ٦١.

(٧٧) حشرة المن: وهي نوع من أنواع الحشرات المجنحة التي تصيب النخيل، تنمو هذه الحشرة وتعيش في ظل مناخ ملائم لها وتتكاثر في مدة قصيرة قدرها خمسة عشر يوماً، دخلت هذه الحشرة إلى العراق أبان العهد الملكي وأصابت كثيراً من المزارع والنخيل، ولاسيما في مدينة البصرة في ناحية المدينة بقضاء القرنة. للمزيد ينظر في: جريدة الزمان، بغداد، العدد ٢٢٤، ٥ حزيران ١٩٣٨ و العدد ٢٥٤، ١٩ شباط ١٩٣٩.

(٧٨) هو من أخطر الامراض التي تنجم عنها خسارة اقتصادية كبيرة ، التي أصابت نخيل في أقضية القرنة والفاو ، عبد الرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق ، ص ٦٠.

(٧٩) جواد صندل جازع البدران ، المصدر السابق ، ص ١٩٦.

(٨٠) الثغر ، العدد ٥٩٨٨، ١٠ كانون الثاني ١٩٥٥.

(٨١) الثغر ، العدد٥٥٤٥، ١٤ نيسان ١٩٥٤ .

(٨٢) أمين لطفي ، المصدر السابق ، ٢٤.

(٨٣) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٩٥٥ / ٣٢٠٥٠ / و١١ ، ١٩٤٨-١٩٥٠ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في قضاء أبي الخصيب ، ص ٢٠ .

(٨٤) حميد سيلاوي لفتة ، المصدر السابق ، ص ٢٥٢ .

(٨٥) الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، تقرير عن الإحصاء الزراعي والحيواني في العراق ، ١٩٥٢-١٩٥٣، مطبعة دار الاخبار ، ١٩٥٤، ص ٣٥.

(٨٦) الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، تقرير عن الإحصاء الزراعي والحيواني في العراق ، ١٩٥٢-١٩٥٣، ص ٣٥.

(٨٧) العزق : إلى إزالة الأشجار والشجيرات والجذوع والقمامة من طريق ممر النقل أي الطريق السريع أو خطة الموقع، يتم تنفيذ العزق عقب مسح الأرض وقبل الإنشاءات ، وصفي زكريا ،زراعة المحاصيل الحقلية ، ج٢، مؤسسة رسلان ، دمشق ،٢٠١٥، ص١٥١.

(٨٨)الإدارة المحلية للواء البصرة، المعرض الحيواني الزراعي في البصرة لعام ١٩٥٦ ، مطبعة الحبر التجارية ، البصرة ، ١٩٥٦، ص ٣-٤.

(٨٩) الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ،تقرير عن الإحصاء الزراعي والحيواني في العراق ، ١٩٥٢-١٩٥٣، ص ٣٦.

(٩٠) الحكومة العراقية ، وزارة التخطيط ، مشاريع لواء البصرة ، مديرية الفنون أو الثقافة الشعبية ، ، ١٩٥٨ ، ص ٣.

(٩١) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر : الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، المجموعة الإحصائية السنوية العامة ١٩٥٤، ص٨٦؛ الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٥٨، ص٩٠.

(٩٢) المصرف الزراعي : هو أقدم مصرف عراقي حكومي، تأسس في عام ١٩٣٥وقد سمي في حينها بالمصرف الزراعي الصناعي، حيث حددت أهدافه ومهامه بتمويل النشاطين الزراعي والصناعي، وكانت استثماراته المالية تحاول أن تغطي متطلبات الأعمال والأنشطة الزراعية المختلفة وتنسحب على المشاريع الصناعية التي ينهض بتأسيسها بعض التجار وأصحاب الحرف في العام ١٩٤٦ ونظرا لتنامي حاجات المزارعين والفلاحين وأصحاب المهن التجارية والصناعية للقروض وازدياد حجم تمويلات المصرف وتعدد أهدافه، ارتأت الحكومة تأسيس مصرف صناعي مستقل يتولى مهام تمويل المشاريع الصناعية، فيما يختص المصرف الزراعي بتمويل متطلبات القطاع الزراعي، محمود فهمي درويش، مصطفى جواد، أحمد سوسة، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠، مطبعة التمدن ، بغداد ، ١٩٦١، ص٧٢١ ؛ جبار عباس سعيد ، المصرف الزراعي التعاوني العراقي ودورة في تنمية الزراعية ، دبلوم عالي ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٧٩، ص ١١.

(٩٣) عبدالرزاق الهلالي ، معجم العراق ، مطبعة النجاح ، ج٢ ، بغداد ، ١٩٥٣ ، ص ٧٩.

(٩٤) المصدر نفسه ، ص ٧٩.

## المصادر

### أولاً :- الوثائق غير منشورة

١. د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٨٣٦٣ /٣٢٠٥/ و٢ ، ١٩٤٥-١٩٤٧، عنوان الملفة ، تفتيش الإداري ناحية السيبة

٢. د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ٤٧٢٢/ ٣٢٠٥٠/ و١٢ ، ١٩٤٦، عنوان الملفة تقارير التفتيش الإداري في لواء البصرة

٣. مقررات مجلس اللواء ، الإدارة المحلية للواء البصرة لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، طبعة شركة تايمس ، بغداد ،د.ت

٤. د.ك.و. ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل ٧٣١٢ / ٣٢٠٥٠ ، و ١ ، ١٩٤٤-١٩٤٨، عنوان الملفة تقارير الإداري عن لواء البصرة

٥. د.ك.و. ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٤٧٧٦ / ٣٢٠٥٠ و ١١ ، ١٩٤٨ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش اداري في لواء البصرة ، الزراعة في لواء البصرة

٦. م.و.ب ، رقم الملفة ٤٤٧٠، قطع أراضي وبساتين -١٩٥٠ ، من متصرفية البصرة الى مديرية الطابو العامة ، بتاريخ ٧/١٢/ ١٩٥٠ ، تسلسل رقم ٤.

٧. م.و.ب ، ملفة رقم ٤٤٠١ ، أملاك – ١٩٥٠، من مديرية لواء البصرة الى المتصرف لواء البصرة ، بتاريخ ٩ ايار ١٩٥١، تسلسل رقم ٥٨.

٨. د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، تسلسل الملفة ١٩٥٥ / ٣٢٠٥٠ / و١١ ، ١٩٤٨-١٩٥٠ ، عنوان الملفة ، تقارير التفتيش الإداري في قضاء أبي الخصيب

٩. الإدارة المحلية للواء البصرة، المعرض الحيواني الزراعي في البصرة لعام ١٩٥٦ ، مطبعة الحبر التجارية ، البصرة ، ١٩٥٦

١٠. الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ،تقرير عن الإحصاء الزراعي والحيواني في العراق ، ١٩٥٢-١٩٥٣

١١. الحكومة العراقية ، وزارة التخطيط ، مشاريع لواء البصرة ، مديرية الفنون او الثقافة الشعبية ، ، ١٩٥٨ ، ص ٣.

١٢. الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، تقرير عن الإحصاء الزراعي والحيواني في العراق ، ١٩٥٢-١٩٥٣، مطبعة دار الاخبار ، ١٩٥٤

١٣. الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، تقرير عن الإحصاء الزراعي والحيواني في العراق ، ١٩٥٢-١٩٥٣

١٤. م.و.ب ، رقم ملفة ٨٠٨٤ ، أراضي الاميرية ١٩٤٨ ، متصرف لواء البصرة الى قائم مقام قضاء أبي الخصيب ، بتاريخ ٥ حزيران ١٩٤٩، تسلسل رقم ٥٤.

١٥. م.و.ب ، ملفة رقم ٣٦٣٠، أراضي اميرية – ١٩٥١، مدير طابو اللواء الى متصرفية لواء البصرة.

**ثانياً :- الرسائل والأطاريح**

١. عبدالرزاق محمد البطيحي ، أنماط الزراعة في العراق ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٧٥ .

٢. جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق١٩٤١-١٩٥٢،رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،١٩٧٣

٣. عماد أحمد الجواهري ،تاريخ مشكلة الأراضي والاصلاح الزراعي في العراق ١٩٢٣- ١٩٧٠ ، أطروحة دكتورا غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة المستنصرية ، ١٩٨٢

٤. ليلى فيصل مهدي حسين ، أوضاع لواء البصرة خلال العهد الجمهوري الأول ١٩٥٨-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية التربية ، ٢٠٢٢ .

٥. جواد صندل جازع البدران ، زراعة النخيل وإنتاج التمور في محافظة البصرة للفترة ١٩٥٠-١٩٨٠ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٨

٦. عماد أحمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الأراضي والاصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣-١٩٧٠ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، ، كلية الآداب ، جامعة المستنصرية ،1983

٧. أمين محمد سعيد محمد الادريسي ، إنتاج التمور في محافظة البصرة مشاكلها الاقتصادية ودور مكننة النخيل في تذليل بعض منها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ١٩٥٨

٨. لبنى رياض عبد المجيد ، ابو الخصيب ١٩٢١-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٥

٩. خضير عباس ريكان العبودي، خضير عباس ريكان العبودي، دور نواب بغداد ١٩٣٩-١٩٤٨، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، ٢٠١١

١٠. أزهار عبد الرحمن ، البصرة ١٩٥٨-١٩٦٨ دراسة في أحوالها الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٣

١١. محمد حمادي عليوي ، الغلات الزراعية في العراق ذات القيمة الصناعية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٦٩

**ثالثاً :- الكتب العربية والمعربة**

**١. عبد الرزاق الهلالي ، ؛ عبد الرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٥٧**

**٢. سميرة بلدة جرجيس ، اقتصاديات وتسويق التمور في العراق الواقع والآفاق ، منشورات مركز دراسات الخليج ، جامعة البصرة ، د.ت .**

**٣. أمين لطفي ، دليل البصرة**

**٤. عبدالرزاق الهلالي ، معجم العراق ، مطبعة النجاح ، ج٢ ، بغداد ، ١٩٥٣**

**٥. سالم سعدون المبادر ،بستنة النخيل في البصرة والملاك الغائبون دراسة في الجغرافية الزراعية ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٩**

**٦. عبدالرزاق الهلالي ، نظرات في اصلاح الريف ، ط٣ ، دار الكشاف للنشر ، بغداد ، ١٩٥٤**

**٧. مكي محمد عزيز ، الهجرة الى الكويت التأكيد على الهجرة العراقية ١٩٥٧-١٩٧٥ ، ط٢، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٨٢**

**٨. عبد الوهاب مطر الداهري ، القوى العاملة في القطاع الزراعي ، مجلة اقتصادية ، العدد ٣-٤ ، ١٩٧٢**

**٩. خليل ابراهيم الخالدي ومهدي محمد الازري ، تاريخ أحكام الأراضي العراق ، ط١ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٠**

**١٠. لطيف الدليمي ، الواقع الفلاحي ومستلزمات الهجرة المعاكسة ، ط٢ ، مطبعة الزمان ، بغداد، ١٩٧٦**

**١١. عبدالرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق ، ط١ ، دار الكشاف للنشر والتوزيع ، بغداد، ١٩٥٧**

**١٢. عبد الرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق**

**رابعاً :- الصحف والمجلات**

**١. جريدة الثغر ،العدد ٥٥٠٧ ، ٧ ايلول ١٩٥٤.**

**٢. عبد الخالق محمد عبدي ، اقتصاديات الأرض والاصلاح الزراعي في النظرية والتطبيق ، ط١ ، مطبعة السلمان ، بغداد ، ١٩٧٧، ص ٢٩٧-٢٩٨؛**

**٣. التقرير العام للهيئة العامة للزراعة في محافظة البصرة ، تقرير عن بساتين النخيل ، قسم النخيل ، ١٩٧٥-٢٠١١.**

**٤. هشام جواد ، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي ، مطبعة المعارف ، ط٢ ، بغداد ، ١٩٤٦**

**٥. جريدة الثغر ،العدد ٥٩٨٣، ١٩٥٥.**

**٦. جريدة الزمان ، العدد ٢٦٢٩ في ٢٢ مايس ١٩٤٩.**

٧. الثغر ، العدد ٥٩٨٨، ١٠ كانون الثاني ١٩٥٥.

٨. الثغر ، العدد٥٥٤٥، ١٤ نيسان ١٩٥٤ .

٩. جريدة المدى ؛ بغداد ، العدد ٢١١٨ ، ٢/ ٥/ ٢٠١١.

١٠. عبد الواحد عبدالجليل الربيعي ، قضاء أبي الخصيب دراسة في جغرافية السكان ، مجلة كلية الآداب ، ، العدد الثامن ، المجلد ٢، جامعة البصرة

١١. صباح حسن بديوي ، التطورات الاقتصادية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٥، ج ٢، العدد ٤٤، مجلة كلية التربية ،جامعة واسط ،٢٠٢١

١٢. مكي الجميل ، مدير التسوية العام ، المنشورة في مجلة الزراعة العراقية ٢ مايس ١٩٥٣.

١٣. صابرين كريم مناتي ، الآثار الاقتصادية لفيضانات نهري دجلة والفرات ١٩٢٣-١٩٥٤، مجلة أبحاث البصرة، مج ٣٧، العدد ٤، جامعة البصرة ، كلية التربية ، ٢٠١٢

## خامساً :- محاضر مجلس النواب والأعيان

١. محاضر مجلس النواب ، محضر الجلسة الثانية عشر، في (١٩ نيسان ١٩٤٧)، ص ١٩٥.

٢. محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٤٨، محضر الجلسة السادسة عشر، في (٥ تشرين الأول ١٩٤٨)

٣. محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الأول لعام ١٩٥٢، محضر الجلسة الثانية، في(٢ شباط ١٩٥٣)

٤. محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧، الجلسة ٣ في ٢٢ كانون الأول ١٩٥٧

٥. عبدالرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق ، الطبعة الأولى ، مطبعة النجاح ، بغداد ١٩٥٧

٦. تم اعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر : الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات ١٩٥٤و ١٩٥٧ و ١٩٥٨.

٧. محاضرات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٦ ، الجلسة ٣٨ في ١٨ مايس ١٩٤٦ ، ص ٣٨٦.

٨. محاضرات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٣ ، في ٥ تموز ١٩٤٨.

٩. محاضرات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، لجلسة ٤٣ في ١٦ مايس ١٩٤٨.

# References

## Arabic and Arabized books

**1- Abdul Razzaq Al-Hilali, Abdul Razzaq Al-Hilali, Problems of Agricultural Credit in Iraq, Al-Najah Press, Baghdad, 1957**

**2-Samira Town of Zarzis, Economics and Marketing of Dates in Iraq, Reality and Prospects, Gulf Studies Center Publications, University of Basra, Dr.**

**3- Amin Lutfi, Basra Guide**

**4- Abdul Razzaq Al-Hilali, Dictionary of Iraq, Al-Najah Press, Part 2, Baghdad, 1953.**

**5-Salem Saadoun Al-Mubader, Palm Gardening in Basra and the Absentee Owners, A Study in Agricultural Geography, Al-Irshad Press, Baghdad, 1979.**

**6-Abd al-Razzaq al-Hilali, Considerations on Reforming the Countryside, 3rd edition, Dar al-Kashshaf Publishing House, Baghdad, 1954.**

**7-Makki Muhammad Aziz, Immigration to Kuwait, Emphasis on Iraqi Immigration 1957-1975, 2nd edition, Al-Irshad Press, Baghdad, 1982.**

**8-Abdul Wahab Matar Al-Dahri, The Workforce in the Agricultural Sector, Economic Journal, No. 3-4, 1972**

**10- Khalil Ibrahim Al-Khalidi and Mahdi Muhammad Al-Azri, History of Land Rulings in Iraq, 1st edition, Al-Hurriya Printing House, Baghdad, 1980.**

**11-Latif Al-Dulaimi, The Agricultural Reality and the Necessities of Adverse Migration, 2nd edition, Al-Zaman Press, Baghdad, 1976.**

**12-Abdul Razzaq Al-Hilali, Problems of Agricultural Credit in Iraq, 1st edition, Dar Al-Kashaf for Publishing and Distribution, Baghdad, 1957.**

**13-Abdul Razzaq Al-Hilali, problems of agricultural credit in Iraq**

## Messages and theses:

**1-Abdul Razzaq Muhammad Al-Batahi, Patterns of Agriculture in Iraq, unpublished doctoral thesis, Ibn Rushd College of Education, University of Baghdad, 1975.**

**2-Jaafar Abbas Hamidi, Political Developments in Iraq 1941-1952, Master's Thesis, College of Arts, University of Baghdad, 1973.**

**3-Imad Ahmed Al-Jawahiri, The History of the Land Problem and Agrarian Reform in Iraq 1923-1970, unpublished doctoral thesis, College of Arts, Al-Mustansiriya University, 1982.**

**4-Laila Faisal Mahdi Hussein, Conditions of the Basra Brigade during the First Republican Era 1958-1963, unpublished master's thesis, University of Basra, College of Education, 2022.**

**5-Jawad Sandal Jazia Al-Badran, palm cultivation and date production in Basra Governorate for the period 1950-1980, unpublished doctoral thesis, College of Arts, University of Basra, 1988.**

**6-mad Ahmed Al-Jawahiri, The History of the Land Problem and Agrarian Reform in Iraq 1933-1970, unpublished doctoral thesis, College of Arts, Al-Mustansiriya University, 1983.**

**7-Amin Muhammad Saeed Muhammad Al-Idrisi, Date production in Basra Governorate, its economic problems and the role of palm mechanization in overcoming some of them, unpublished master's thesis, College of Administration and Economics, University of Basra, 1958.**

**8-Lubna Riyad Abdel Majeed, Abu Al-Khasib 1921-1958, unpublished master's thesis, College of Arts, University of Basra, 2005.**

**9-Khudair Abbas Rikan Al-Aboudi, Khudair Abbas Rikan Al-Aboudi, The Role of the Deputies of Baghdad 1939-1948, unpublished master's thesis, Institute of Arab History and Scientific Heritage, 2011.**

**10-Azhar Abdul Rahman, Basra 1958-1968, a study of its economic conditions, unpublished master's thesis, College of Education, University of Basra, 2003.**

**11-Muhammad Hamadi Aliwi, Agricultural Yields in Iraq of Industrial Value, unpublished doctoral thesis, Cairo University, Cairo, 1969.**

## newspapers and magazines

**1-Al-Thaghr newspaper, Issue No. 5507, September 7, 1954.**

**2-Abdul Khaleq Muhammad Abdi, Land Economics and Agrarian Reform in Theory and Practice, 1st edition, Al-Salman Press, Baghdad, 1977, pp. 297-298؛**

**3-General report of the General Authority for Agriculture in Basra Governorate, report on palm orchards, Palm Department, 1975-2011.**

**4-Hisham Jawad, Introduction to Iraq's Social Entity, Al-Ma'arif Press, 2nd edition, Baghdad, 1946.**

**5-Al-Thaghr newspaper, issue No. 5983, 1955.**

**6-Al-Zaman newspaper, issue No. 2629, dated May 22, 1949.**

**7-Al-Thaghr, Issue No. 5988, January 10, 1955.**

**8-Al-Thaghr, Issue 5545, April 14, 1954.**

**9-Al-Mada newspaper; Baghdad, Issue No. 2118, 5/2/2011.**

**10-Abdul Wahid Abdul Jalil Al-Rubaie, Abu Al-Khasib District, A Study in Population Geography, Journal of the College of Arts, Issue Eight, Volume 2, University of Basra.**

**11-Sabah Hassan Bidawi, Economic Developments in Iraq 1953-1955, Part 2, Issue 44, Journal of the College of Education, Wasit University, 2021.**

**12-Makki Al-Jamil, General Settlement Director, published in the Iraqi Agriculture Magazine, May 2, 1953.**

**13-Sabreen Karim Manati, Economic Impacts of the Floods of the Tigris and Euphrates Rivers 1923-1954, Basra Research Journal, Volume 37, Issue 4, University of Basra, College of Education, 2012.**

## Unpublished documents

**1-D.K.W., Files of the Ministry of Interior, File Sequence 8363/3205/ and 2, 1945-1947, File Title: Administrative Inspection of Siba District.**

**2-D.K.W., Files of the Ministry of Interior, Al-Diwan, file sequence 4722/32050/and 12, 1946, file title Administrative Inspection Reports in the Basra District.**

**3-Decisions of the District Council, Local Administration of the Basra District for the year 1954-1955, Times Company Edition, Baghdad, d.d.**

**4-KWD Ministry of Interior files, serial 7312/32050, 1, 1944-1948, file title Administrative Reports on the Basra Brigade.**

**5-KWD Ministry of Interior files, file sequence 4776/32050 and 11, 1948, file title, Administrative Inspection Reports in the Basra District, Agriculture in the Basra District.**

**6-M.W.B., File No. 4470, plots of lands and orchards - 1950, from the Basra Mutasarrifate to the General Land Registry Directorate, dated 7/12/1950, serial No.**

**7-M.W.P., File No. 4401, Property - 1950, from the Basra District Directorate to the Basra District Controller, dated May 9, 1951, serial No. 58.**

**8- D.K.W., Files of the Ministry of the Interior, Al-Diwan, File Sequence 1955/32050/and 11, 1948-1950, File Title, Administrative Inspection Reports in Abu Al-Khasib District.**

**9-Local Administration of the Basra District, Agricultural Animal Exhibition in Basra in 1956, Al-Ink Commercial Press, Basra, 195.**